الأمم المتحدة

A/63/228–S/2008/531

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

البنود ١١٧ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) و (ط) و (ي) و (ك) و (ل) و (ن) و (س) و (ص) و (ق) و (ر) و (ش) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية؛ التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود؛ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية؛ التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛ التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا؛ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي؛ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية؛ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي؛ التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؛ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ؛ التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

* A/63/150 و Corr.1.

250908 250908 08-45523 (A)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى**

تقرير الأمين العام

موجز

لاحظت الجمعية العامة بارتياح في عدد من قراراتها المشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في عمل الأمم المتحدة. وأُعد هذا التقرير بناء على أحدث طلبات الجمعية العامة بأن يقدم الأمين العام إليها في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ تلك القرارات.

وحسبما طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٤ (ل) من مرفق قرارها ٣١٦/٥٨، يُقدم هذا التقرير الموحد عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

وقد طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨) إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير التي يقدمها بانتظام إلى مجلس الأمن تقييمات للتقدم المحرز في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ولذلك فهذا التقرير مقدم إلى مجلس الأمن أيضا.

** يُقدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي بثلاثة أيام للسماح بإدراج التعديلات التي أُدخلت على النص الذي قدمته هيئات الأمم المتحدة بعد أن كان مشروع التقرير قد قُدم إلى المكتب التنفيذي للأمين العام للموافقة عليه.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ٤

ألف – الاتحاد الأفريقي ٤

باء – المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية ١١

جيم – رابطة أمم جنوب شرق آسيا ١٣

دال – منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي ١٤

هاء – الجماعة الكاريبية ١٥

واو – مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ٢٠

زاي – مجلس أوروبا ٢١

حاء – منظمة التعاون الاقتصادي ٢٢

طاء – الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية ٢٤

ياء – المنظمة الدولية للفرانكوفونية ٢٦

كاف – جامعة الدول العربية ٢٨

لام – منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٩

ميم – منتدى جزر المحيط الهادئ ٣١

نون – الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ٣٤

ثالثا – التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ٣٥

رابعا – التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ٤٧

أولا – مقدمة

١ – أُعد الفصل الثاني من هذا التقرير عملا بأحدث ١٤ قرارا طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير عن التعاون بين الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية.

٢ – وطلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/7) إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وخاصة الاتحاد الأفريقي، عن مقترحات معينة حول السبل التي تمكّن الأمم المتحدة من دعم زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية بشأن الترتيبات الواردة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على نحو أفضل. وقدم الأمين العام تقريره عن هذه المسألة إلى المجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/186).

٣ – وطلب مجلس الأمن في قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨) إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير التي يقدمها بانتظام إلى مجلس الأمن تقييمات للتقدم المحرز في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ويشكل هذا التقرير أيضا جزءا من الاستجابة لذلك الطلب.

ثانيا – التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى

ألف – الاتحاد الأفريقي

٤ – عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلستين في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وعُقد في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في أديس أبابا وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في نيويورك اجتماعان مشتركان بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٧، نظمت شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة برنامجا تدريبيا لموظفي مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن أساليب عمل مجلس الأمن ووظائف الشعبة.

٥ – واتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أن تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي ينبغي أن يبدأ بالتركيز على السلام والأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أنشأت آلية التشاور الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مجموعة للسلام والأمن

تقودها إدارة الشؤون السياسية من خلال مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي. وعُقد الاجتماعان السابع والثامن للآلية في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي. وما فتئت إدارة الشؤون السياسية تقدم الدعم لإنشاء فريق حكماء الاتحاد الأفريقي وفي عدد من المجالات الأخرى، مثل دعم الوساطة، والمساعدة الانتخابية، وتقديم الدعم للأجهزة المعنية بالسياسات في الاتحاد الأفريقي، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبرنامج الاتحاد الأفريقي الخاص بالحدود. وقررت إدارة الشؤون السياسية والجهات النظيرة لها في الاتحاد الأفريقي إجراء مشاورات منتظمة تهدف إلى تعزيز التعاون في منع الصراع والتصدي له، وقد أُجريت أولى تلك المشاورات في بهير دار، بإثيوبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٦ - وعمقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي علاقتهما القائمة على التعاون والدعم المتبادل بإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودعمها. وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة مجموعة دعم حفظ السلام في أفريقيا المكونة من خبراء من المدنيين والعسكريين والشرطة يسدون المشورة التقنية في المجالات ذات الأولوية التي تحددها مفوضية الاتحاد الأفريقي. وهي تدعم عملية تشكيل قوة احتياطية أفريقية بوصفها أحد العناصر الأساسية لهيكل السلام والأمن الأفريقي، والجهود المبذولة لمنع النزاعات والحفاظ على سلام دائم في أفريقيا، وتساعد في تطوير القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتخطيط البعثات وإدارتها وإدارة الموارد اللوجستية ضمن السياق العام لنهج متكامل وطويل المدى.

٧ - وتوفر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة الدعم للاتحاد الأفريقي في تنفيذ ميثاق الشباب الأفريقي. ونظمت الإدارة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ حلقة عمل تدريبية بشأن تقييم السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب شارك فيها ممثلون عن إثيوبيا وأوغندا وغانا وكينيا ونيجيريا. وقامت الإدارة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الأفريقي بتوصيف وتقييم السياسات المتعلقة بالشباب والبرامج ذات الصلة. وعززت حلقة العمل التزام البلدان بميثاق الشباب الأفريقي وشجعت على القيام بأنشطة تتعلق بسنة الشباب الأفريقي في عام ٢٠٠٨. ويقدم تحالف الحضارات وحركة الشباب الأفريقية الدعم بصورة مشتركة لصندوق التضامن للشباب الذي يمر حاليا بمرحلة تجريبية والذي سيعطي منحا صغيرة لمشاريع متميزة يقودها الشباب وتُعنى بالحوار بين الثقافات. وتسدي لجنة استشارية للشباب تعينها منتديات شبابية إقليمية المشورة للتحالف بشأن المشاريع التي تستحق التمويل.

٨ - وتدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا الاتحاد الأفريقي في إطار برنامج الحكم والإدارة العامة التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويشكل البرنامج إطارا للعمل الجماعي على صعيد أفريقيا برمتها في مجال الحكم والإدارة العامة، يهدف إلى تعبئة الشركاء على الصعيدين العالمي والقاري لوضع خطة ترسي الملكية والقيادة الفكرية الأفريقيتين. وتشمل الأنشطة الرئيسية تعزيز نظم معلومات البرلمانات بالتعاون مع برلمان البلدان الأفريقية؛ دعم تنفيذ ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا؛ دعم وزراء الحكم المحلي في بناء القدرات القيادية للحد من الفقر؛ إنشاء مدخل شبكي للأمم المتحدة خاص ببناء السلام يكون عبارة عن موقع تفاعلي على الإنترنت تشارك فيه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ دعم المدخل الشبكي لدليل شؤون الحكم في أفريقيا.

٩ - وتوفر إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة قناة للترويج لسياسات الاتحاد الأفريقي وأنشطته، بما في ذلك ما يعود منها للجانه الاقتصادية الإقليمية وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال مجلة أفريقيا الجديدة، والطبعة الخاصة المعنونة مختارات أفريقيا الجديدة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمقالات الخاصة القصيرة المنشورة في وسائط الإعلام الرئيسية في أفريقيا وآسيا. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، قدمت الإدارة المشورة بشأن الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأفريقي في مجالات الإعلام والاتصالات والدعوة، بما في ذلك وضع الأهداف والأولويات الإعلامية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. كما قدمت مساهمة في استراتيجية الاتصالات الخاصة بالشراكة الجديدة، وعملت بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي في نشر المعلومات العامة بشأن دارفور في الفترة التي سبقت الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقامت إذاعة الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة للأنباء بتغطية الجهود المشتركة لحل النزاعات في أفريقيا بالإبلاغ المنتظم عن أعمال دفع عجلة عملية السلام في دارفور نحو الأمام.

١٠ - وقدمت إدارة شؤون الإعلام الدعم في مجال الاتصالات للفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الذي عقد اجتماعا بدعوة من الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والذي يضم كبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية. ونظمت الإدارة مؤتمرات صحفية لاجتماعين من اجتماعات الفريق التوجيهي، وتقدم الدعم لإصدار توصيات الفريق في أيار/مايو ٢٠٠٨. وشاركت مراكز الأمم المتحدة للإعلام في عدد من الأنشطة: وفر مركز الإعلام في أكرا، الدعم الإعلامي وتولى الترتيبات الخاصة بجلسات الإحاطة الصحفية لبعثة مجلس الأمن التي اجتمعت برئيس جمهورية غانا بصفته

رئيس الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، نظم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام في أوروبا الغربية محاضرة في بون، بألمانيا، ألقاها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وحظيت المحاضرة بتغطية إعلامية كبيرة. وفي نيويورك، قامت الإدارة برعاية معرض صور مكرس لحفَظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي في دارفور.

١١ - وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة العمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي لدمج حماية المدنيين في سياساته وعملياته وتعزيزها. وبُذلت العديد من الجهود المشتركة الرامية إلى تحسين حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة وتعزيز عملية تنسيق المساعدة الإنسانية. وتعمل البعثة الأفريقية في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمجتمع الإنساني الدولي معا وبشكل وثيق من أجل الحد من التهديدات التي تواجه الفئات الضعيفة من السكان ووضع آليات لحفظ الأمن في المجتمعات المحلية، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة لحراسة المحتطبات. وبالمثل، وُضعت آليات مجتمعية للوساطة في النزاعات بهدف تخفيف حدة التوتر بين السكان المشردين والمجتمعات المحلية المستضيفة وتحسين الحصول على المساعدة الإنسانية. ونُظمت حلقة عمل بشأن حماية المدنيين في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، صدرت عنها توصية بأن تضع المنظمات الإقليمية، بدعم من الأمم المتحدة، استراتيجيات وأطرا للسياسة العامة لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، يمكن استخدامها لتقديم التوجيه لأعضاء تلك المنظمات ولأنشطتها. ويقوم المكتب بتحسين الاستجابة للأزمات الإنسانية على المستويين القطري والإقليمي، وقد أقام مكتب اتصال للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

١٢ - وقاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المناقشات التي أجريت حول مجموعة المسائل الإنسانية والاجتماعية في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وقدم الدعم لوضع مشاريع وبروتوكولات بطريقة مشتركة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أسفر المؤتمر الدولي الذي شارك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن توقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى من قبل ١١ رئيس دولة في نيروبي. وتتناول بروتوكولات الميثاق الثلاثة حقوق الملكية وتقديم الرعاية والعلاج للسكان المشردين ومنع العنف الجنسي وقمعه. وقد دخل المؤتمر مرحلة التنفيذ وأنشئت أمانته في بوجومبورا.

١٣ - وأسدى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا المشورة التقنية إلى الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء وتشغيل وحدة للأسلحة الصغيرة تابعة له وغير ذلك من المسائل المتعلقة بنزع السلاح. وفي عام ٢٠٠٧، ساهم المركز في إنشاء برنامج الاتحاد الأفريقي الخاص بالحدود، ولا سيما ما يتعلق منه بمراقبة تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة عبر الحدود، وإصدار تشريعات وطنية وبرامج لنزع السلاح تتسم بالفعالية. وشارك المركز في ثلاث حلقات عمل للخبراء نظمها الاتحاد الأفريقي حول تنفيذ البرنامج في أديس أبابا وباماكو وجيبوتي. وقام مكتب شؤون نزع السلاح التابع بالأمانة العامة، بالتعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والاتحاد الأفريقي، بتنظيم حلقة عمل إقليمية أفريقية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في غابورون.

١٤ - وقدم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الدعم لإدارة السلام والأمن وشعبة إدارة النزاعات التابعتين للاتحاد الأفريقي. وكانت للمكتب مشاركة نشطة في الاجتماع الاستشاري الثاني المعني بالسياسة العامة للاتحاد الأفريقي في مجال التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع المعقود في زامبيا في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وساعد الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن في تنظيم الحلقة الدراسية المتعلقة باستخدام معلومات الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات. وبينما دعت الحلقة الدراسية المجلس إلى بذل جهود أكثر ابتكارا وطموحا لمنع نشوب النزاعات، سلّم الفريق العامل بأهمية اعتماد نهج شامل لتحقيق حلول طويلة الأمد للأزمات الخطيرة التي لها تأثر على الاستقرار في أفريقيا. كما تعاون مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار آلية التشاور الإقليمية التابعة لوكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمجموعة الدعوة والاتصال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، استضاف المكتب اجتماعا للخبراء استعرض التقدم المحرز في البرنامج الفرعي للاتحاد الأفريقي المسمى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

١٥ - وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دعما موضوعيا للاتحاد الأفريقي لعقد اجتماعه الوزاري بشأن المفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية، وأعد مذكرة فنية بشأن التطورات والمسائل ذات الصلة بتلك الاتفاقات في ضوء مفاوضات الدوحة. وشارك الاتحاد الأفريقي في حلقة عمل حول مسائل تتصل بالاستثمارات والمنافسة والمشتريات الحكومية في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية في بروكسل في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وساهم الأونكتاد أيضا مساهمة فنية في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعقود في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وقدم الدعمَ التقني للجهود المبذولة لتطوير وسائل جديدة لتبادل السلع الأساسية، ووضع تصورا للبورصة الأفريقية للسلع الأساسية ومشتقاتها وخطة لتنفيذها.

١٦ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الأفريقي بتنقيح وتحديث اتفاق تعاونهما لعام ١٩٩١ (وقّعت عليه منظمة الوحدة الأفريقية السابقة). وقد تعزز التعاون بإنشاء مكتب

اتصال لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أديس أبابا يقوم مقام قناة لتبادل المعلومات. ويشارك كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الأفريقي في الاجتماعات النظامية التي يعقدها كل منها، ويعملان بصورة مشتركة لدعم المنتديات الوزارية، ومشاريع وعمليات إقليمية محددة، وخصوصا المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وتركزت الجهود على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مع قيام المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بتوجيه العملية. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل على الصعيد دون الإقليمي لضمان وضع الصيغة النهائية لخطط عمل مماثلة واعتمادها وتنفيذها. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بإعداد تقرير شامل ومتكامل عن التوقعات البيئية الأفريقية. وتشمل التوقعات الشبكة الأفريقية للمعلومات البيئية وأنشطة الإنذار المبكر. وتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مع منتديات أخرى ذات صلة بالبيئة وقدم لها الدعم التقني والمالي، بما في ذلك المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه ومنتدى وزراء الطاقة في أفريقيا.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٦، بدأ الاتحاد الأفريقي وضع إطار قانوني ملائم لتقديم الحماية والمساعدة إلى الأشخاص المشردين، وهو إطار تقدم له مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوقت الراهن الدعم والمشورة التقنيين. وستكون هذه الاتفاقية الجديدة، بمجرد اعتمادها، أول معاهدة دولية تتعلق بالمشردين داخليا. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأفريقي معا وبصورة متزايدة بالدفاع عن هذه القضية وحشد الموارد الدولية لها. وأصبح الاتحاد الأفريقي من الجهات المانحة لبرامج مفوضية شؤون اللاجئين في أفريقيا، إذ قدم أموالا للعمليات في تشاد في عام ٢٠٠٦ وفي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا في عام ٢٠٠٧. وتدعم المفوضية الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة استثنائي لرؤساء الدول والحكومات من المقرر أن يعقده الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ يهدف إلى معالجة مسائل التشريد القسري في أفريقيا. وهذه القمة دعا إلى عقدها الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا الذي اعتُمد في واغادوغو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٨ - أما الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للاتحاد الأفريقي، فيتمحور حول الدعوة وتنمية قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق بقاء الطفل ونمائه. وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، قدمت اليونيسيف الدعم لمنتدى التنمية الأفريقي المعني بقيادات الشباب والمنتدى الأفريقي الثاني المعني بالطفل الذي قام باستعراض تنفيذ إعلان وخطة عمل أفريقيا الملائمة للأطفال لعام ٢٠٠١. وقد وجه المنتدى الأفريقي الثاني نداء جديدا من أجل العمل المعجل لتنفيذ خطة عمل أفريقيا

الملائمة للأطفال (٢٠٠٨-٢٠١٢) ووجه انتباه الجمعية العامة إليه في عام ٢٠٠٧. ويركز النداء الجديد على خمسة التزامات لا غنى عنها، وهي: تعزيز فرص الحياة، والتغلب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والنهوض بالتعليم، وحماية الطفل، ومشاركة الأطفال والشباب.

١٩ - ويقوم التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والاتحاد الأفريقي على أساس الاتفاقات الإطارية السارية. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، نقلت المنظمة مسؤولية تنظيم مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة إلى الاتحاد الأفريقي. وفي وقت لاحق، نظم الاتحاد الأفريقي الدورة الاستثنائية لمؤتمر وزراء الصناعة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بدعم تقني من المنظمة. وقدمت المنظمة والاتحاد الأفريقي ورقة مشتركة بشأن الأمن في مجال الطاقة. وخلال فصل الربيع من عام ٢٠٠٧، نظما معا عددا من اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن مسائل ذات أهمية خاصة لأفريقيا، وهي: توفير العمل اللائق والمنتج للشباب مع التركيز على اتحاد نهر مانو؛ الاستثمار من أجل تعزيز قدرة أفريقيا الإنتاجية؛ أنواع الوقود الإحيائي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، قامت المنظمة والاتحاد الأفريقي بتنظيم المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة في داكار. وأسفرت هذه الاجتماعات عن وضع برامج ومشاريع جامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة يتولى الاتحاد الأفريقي تنفيذها.

٢٠ - وعُقدت الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأقر المؤتمر خطة عمل للإسراع بالتنمية الصناعية في أفريقيا. واتخذت المنظمة والاتحاد الأفريقي خطوات لترشيد جوانب من خطة العمل وتحديد أولوياتها بهدف وضع استراتيجية للتنفيذ. وتعاونا في مجال المكننة الزراعية، وهما بصدد وضع اللمسات الأخيرة على ورقة بشأن هذا الموضوع لعرضها على الاجتماع الوزاري المقبل للاتحاد الأفريقي.

٢١ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، دعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بناء على طلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى عقد اجتماع لكيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال الصناعة والتجارة وفرص الوصول إلى الأسواق. وكان الهدف الرئيسي تقديم دعم منسق للاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك من أجل بناء أو تعزيز قدراتها على تنفيذ البرامج. وقد وُضعت خطة عمل لعام ٢٠٠٨ وستُنظم حلقة عمل تجمع بين عدة أطراف من أصحاب المصلحة في عام ٢٠٠٨. وتشارك المنظمة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة مشاركة نشطة في تنسيق مدخلاتها في التطوير العلمي والتكنولوجي لأفريقيا. ونظرا لمحدودية قدرة الاتحاد الأفريقي والشراكة

الجديدة على استقطاب شركاء خارجيين، تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم لوضع نظام أفريقي للمؤشرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، وإنشاء مجمعات للعلوم والتكنولوجيا، وبذل الجهود في مجالات الطاقة والمياه والتصحر. وقد طلبت الشراكة الجديدة المساعدة في وضع دراسات ترمي إلى تقديم مشورة قائمة على الأدلة.

٢٢ - ويتعاون برنامج الأغذية العالمي والاتحاد الأفريقي في إطار اتفاق موقّع في عام ٢٠٠٧. وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاق، يقدم البرنامج الدعم في ١٣ مجالا، بما في ذلك الشؤون الإنسانية، والتأهب لحالات الطوارئ، والإنعاش بعد انتهاء النزاع، والتعليم والتدريب، والصحة والنظافة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتغذية والأمن الغذائي، والزراعة، والجنسانية والتنمية، وحماية الطفل والأسرة، ومكافحة الجوع والفقر.

باء - المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

٢٣ - تطور التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في إطار التمثيل المتبادل في اجتماعات كل من المنظمتين، وتبادل المعلومات والوثائق. وتتشاور المنظمتان فيما بينهما على نحو منتظم بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك، بما في ذلك المشاورات بين المستشار القانوني للأمم المتحدة والأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. ويشمل التعاون في مجال القانون الدولي مسائل شتى، من بينها المسائل المتصلة بقانون البحار، وقانون التجارة الدولية وقانون البيئة الدولي، والقانون الجنائي، وقانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني، والإرهاب، والاتجار بالبشر، وتسوية المنازعات بطرق سلمية.

٢٤ - وكان للمنظمة الاستشارية القانونية تمثيل في الدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجمعية العامة وفي الدورة التاسعة والخمسين للجنة القانون الدولي؛ وفي المؤتمر الوزاري المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الاتجار بالبشر الذي حظي بدعم من اليونيسيف، والمعقود بأبوجا في تموز/يوليه ٢٠٠٦؛ وفي الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار بهامبورغ في عام ٢٠٠٦؛ وفي حلقة العمل المتعلقة بدور المحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية المنازعات المتصلة بقانون البحار في منطقة الخليج، المعقودة بالبحرين في شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ وفي الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء لجنة القانون الدولي الذي أُقيم بجنيف في أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد شارك ممثلون عن مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة في الدورة السادسة والأربعين للمنظمة الاستشارية القانونية التي عُقدت بمدينة كيب تاون في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٢٥ - وعملا بالممارسة السارية، أعدت المنظمة الاستشارية القانونية ملاحظات وتعليقات على الدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجمعية العامة، خاصة البنود التي تنظر فيها اللجنة السادسة، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وعُقد الاجتماعان السنويان للمستشارين القانونيين للدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية بمدينة نيويورك في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على التوالي. وركز الاجتماع المعقود في عام ٢٠٠٦ على الهجرة الدولية والتنمية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحة الفساد. وتناول الاجتماع المعقود في عام ٢٠٠٧ ما تحقق خلال ٢٥ عاما من عمر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومساهمة المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، ومسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، والمحكمة الجنائية الدولية. وتبع كل من هذين الاجتماعين اجتماع مشترك بين المنظمة الاستشارية القانونية ولجنة القانون الدولي.

٢٦ - ووقّعت المنظمة الاستشارية القانونية والمحكمة الجنائية الدولية مذكرة تفاهم في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ اتفقتا بموجبها على مواضيع شتى، من بينها تعزيز الوعي بالقانون الجنائي الدولي. وتُجرى حاليا مفاوضات على اتفاقات تعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية.

٢٧ - عُقد اجتماع خبراء بين الدورات بشأن المسائل الناشئة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بمدينة نيودلهي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقدم أحد قضاة المحكمة الدولية لقانون البحار عرضا خلال الاجتماع انطوى على مناقشة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ونظام المحيطات ومساهمات الدول الآسيوية والأفريقية فيه، والحفاظ على البيئة البحرية وحمايتها، والمناطق البحرية وكيفية تحديدها.

٢٨ - وينشط مركز البحث والتدريب التابع للمنظمة الاستشارية القانونية حاليا في ميدان بناء القدرات من خلال قيامه بمشاريع بحثية في ميدان القانون الدولي، ويعمل على وضع برامج تدريبية للمسؤولين في الدول الأعضاء في المنظمة بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الدولي.

٢٩ - وسعيا لتعزيز التحكيم الدولي، وبالتعاون الوثيق مع الحكومات الأعضاء، أنشأت المنظمة الاستشارية القانونية أربعة مراكز إقليمية للتحكيم في طهران والقاهرة وكوالالمبور ولاغوس. ووقّع الأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية والمدعي العام في كينيا اتفاقا لإنشاء المركز الإقليمي الخامس للتحكيم في نيروبي.

جيم – رابطة أمم جنوب شرق آسيا

٣٠ – شهد عام ٢٠٠٧ لحظة تاريخية بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، إذ اتخذت فيه الرابطة أول خطوة محددة في اتجاه جعل جماعة الرابطة المتوخاة في برنامج عمل فينتيان لعام ٢٠٠٤ حقيقة ملموسة. وفي مؤتمر القمة الثالث عشر للرابطة الذي عُقد في سنغافورة، وقّع عشرة رؤساء دول على ميثاق الرابطة الذي يُعتبر الإطار الدستوري لبناء المجتمعات المحلية. والميثاق يجسد مبادئ ديمقراطية قوية ويشمل نصا يتعلق بإنشاء هيئة لحقوق الإنسان كجهاز جديد للرابطة. وقد صدّقت ست دول أعضاء على الميثاق. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تخطط لإنشاء لجنة لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، وهي لجنة تقدّم إليها من جانب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة مشورة الخبراء. ورحبت الأمم المتحدة باعتماد ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣١ – وفي عام ٢٠٠٦، منَحت الجمعية العامة مركز المراقب لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبالتالي مُنحت الأمم المتحدة مركز شريك في حوار كامل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري السنوي المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في نيويورك في عام ٢٠٠٧، وقّع الأمينان العامان مذكرة تفاهم توفِّر الأساس لإقامة تعاون وثيق بشأن مسائل مصلحة متبادلة، بما يشمل المجالات السياسي والاقتصادي والاجتماعي – الثقافي. وإنشاء الفريق الأساسي الثلاثي الذي يتألف من ممثلين عن حكومة ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة لدعم جهود الإغاثة الإنسانية الدولية المقدَّمة إلى ميانمار في أعقاب إعصار نرجس كان أحد الأمثلة الملموسة للشراكة الجديدة التي تعود بالمنفعة المتبادلة.

٣٢ – واستمر التعاون على مستوى المنظومة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتطور بالنسبة لعدة مجالات معيَّنة. وقد دعم مرفق شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحليل والحوار بشأن المسائل التي لها صلة بترسيخ التكامل الإقليمي. وبعد ذلك عمِل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو مباشر مع أعضاء الرابطة مع إيلاء اهتمام خاص لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار. وعزز كلٌّ من برنامج الأغذية العالمي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا شراكتهما، وخاصة في أعقاب تعاونهما بعد حدوث كارثة التسونامي في عام ٢٠٠٥. وقد ركّزت الشراكة على الوفاء بالتعهدات الإنسانية والتعاون من أجل التنمية وتحسين التأهب للكوارث والتصدي لها.

دال – منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي

٣٣ – حقَّق التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي نتائج مثمرة في مجال النقل بصفة خاصة. وقد أسهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في التطوير المنسَّق لهياكل النقل الأساسية ومرافقه في منطقة منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي من خلال وضع مشروع وصلات النقل بين أوروبا وآسيا. وقد حدَّد المشروع طرق النقل الداخلي الرئيسية التي تربط بين أوروبا وآسيا في ١٨ بلدا، من بينها ١٠ بلدان من أعضاء منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، وتضمن تحليلا للعقبات المادية وغير المادية الموجودة على امتداد تلك الطرق، وقيّم مشاريع هياكل النقل الأساسية للنقل ووضع أولويات لها. وبتعاون وثيق مع الفريق العامل المعني بالنقل التابع لمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، جرى جمع قدر كبير من البيانات عن الموانئ الرئيسية في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وتجهيز تلك البيانات، وهو ما ساعد على في مواصلة تطوير المشروع للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشاركتها في المشاورات المنتظمة الرفيعة المستوى وفي اجتماعات منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، بما يشمل مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الذي عُقد في استنبول في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وسوف يتركز التعاون في المستقبل على تنفيذ الطريق السريع الدائري حول البحر الأسود وطريق السيارات الرئيسي للبحر الأسود من خلال حلقات عمل مشتركة لبناء القدرات وتخطيط الاستثمار. ويجري استكشاف الإمكانات لاستحداث أنشطة مشتركة في مجال التجارة وتحرير نظام الحصص المتعدد الأطراف داخل منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، وبالنسبة لتوسيع نطاق التعاون مع المؤسسات المرتبطة بها، وخاصة مصرف التجارة والتنمية لمنطقة البحر الأسود.

٣٤ – ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ينِّفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي والذي يحمل اسم البرنامج المشترك لتعزيز التجارة والاستثمار في منطقة البحر الأسود الذي يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات، وهما يستكشفان مجالات محتملة جديدة للتعاون في المستقبل. وقد استضافت المنظمة ممثلا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يشارك بانتظام في اجتماعات الأفرقة العاملة وصندوق تنمية المشاريع التابع للمنظمة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقّع اتفاق تعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة. ووفقا للتقرير المرحلي الأول عن الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧ حقَّق المشروع نتائج ملموسة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدَّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتراحا إلى اللجنة التوجيهية لصندوق تنمية المشاريع لاستقطاب المساعدة الإنمائية الرسمية من الجهات المانحة.

٣٥ - وشارك المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، نيابة عن الأمين العام، في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي في عام ٢٠٠٧. وأدَّى اجتماع عُقد بعد ذلك بين الأمين العام لمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي والمدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لمنطقة وسط وشرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة إلى إتاحة فرص جديدة لإقامة تعاون أوثق في مجالات مثل مكافحة الاتجار بالأطفال ورصد حالة الأطفال من خلال قواعد البيانات المتعلقة بالمعلومات الإنمائية للتنمية (Devinfo) وقواعد البيانات الإقليمية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي بتنفيذ مشروع مشترك بشأن تعزيز تصدي نظم العدالة الجنائية للاتجار بالأشخاص في منطقة البحر الأسود. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، نظّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، ومؤتمرا مشتركا بشأن الاتجار بالبشر في منطقة البحر الأسود.

٣٦ - وبالنظر إلى نقص الأموال، حقَّقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي نجاحا جزئيا فقط في إنشاء شبكة لمكاتب تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا في منطقة منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي. وقد تطور التعاون بشأن الطاقة والبيئة مع المركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية. وشارك ممثلون عن المركز في اجتماعات الأفرقة العاملة ذات الصلة التابعة لمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي. وقرر المركز أيضا أن يشارك في تمويل مشروع بشأن إنتاج الهيدروجين.

٣٧ - واجتمع في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٧ الأمين العام لمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي ونائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لاستكشاف إمكانات تطوير التعاون بين المنظمتين. واستكشف مدير البنك الدولي لمنطقة جنوب شرق أوروبا، الذي حضر اجتماع القمة الذي عقدته منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي في عام ٢٠٠٧، احتمالات مواصلة التعاون بين البنك الدولي ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي.

هاء - الجماعة الكاريبية

٣٨ - في رسالة موجَّهة إلى الاجتماع الثامن والعشرين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية الذي عُقد في بريدجتاون في تموز/يوليه ٢٠٠٧، رحَّب الأمين العام بعمليات التكامل الإقليمي كقوة دفع للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وسلَّط الأمين العام الضوء أيضا على التقدم الذي تحقق في الجهود المبذولة المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، وهي جهود تهدف إلى تعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان وتتصل بمجموعة

من المسائل التي تحظى باهتمام خاص في المنطقة، مثل خطر الجريمة المنظمة، وآثار الاتجار بالمخدرات والاحترار العالمي. وشجَّع الأمين العام التكامل الإقليمي كوسيلة لمساعدة بلدان منطقة البحر الكاريبي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل وفي الوقت المحدَّد لها.

٣٩ - وتعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعمل على دعم الجماعة الكاريبية في إطار برنامج مشترك لتعزيز تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونظمت الإدارة بالتعاون مع حكومتي أيسلندا وبربادوس، اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، في بريدجتاون في آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد استكشف الاجتماع إمكانات إقامة شراكات دولية جديدة، وخاصة في مجالي الطاقة المتجددة ومصائد الأسماك المستدامة. وفي عام ٢٠٠٧، وقَّعت شعبة الإحصاءات التابعة للإدارة مذكرة تفاهم مع الجماعة الكاريبية بشأن تجميع إحصاءات الحسابات القومية وتبادلها.

٤٠ - وكان لإدارة الشؤون السياسية دور فعَّال في إعداد وتنظيم مشاركة منظومة الأمم المتحدة في الاجتماع العام الرابع لممثلي الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها الذي عقد في توركاين، غيانا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقد شاركت في الوفد الذي رأسه الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية ٢٠ هيئة من هيئات الأمم المتحدة، وهي مشاركة مثلت رقما قياسيا. واعتمد المشاركون بيانا مشتركا صدر كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/61/A33-S/2007/179، المرفق)، وعمَّمت الجماعة الكاريبية تقرير الاجتماع على جميع المشاركين. وهناك مشاورات جارية استعدادا لعقد الاجتماع العام الخامس في نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٤١ - وبدأت إدارة الشؤون السياسية عددا من المشاورات التي تهدف إلى تحسين التعاون الثنائي وتدفق المعلومات بين مسؤوليها ومكتب الأمين العام المساعد لشؤون العلاقات الخارجية والعلاقات داخل الجماعة الكاريبية. وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، اجتمع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في الأمم المتحدة بممثلين دائمين ومسؤولين آخرين في تجمع الجماعة الكاريبية لمناقشة المقترحات التي قدَّمها الأمين العام لتعزيز الإدارة. وتتعاون الإدارة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في جهود بناء الثقة وإصلاح مرفق الشرطة التي يُضطلع بها في أنتيغوا وبربودا، وغيانا. وشارك وفد مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية في عرض التقرير عن الجريمة والعنف والتنمية: الاتجاهات والتكاليف وخيارات السياسة العامة في منطقة البحر الكاريبي خلال الاجتماع

الخامس لمجلس الأمن القومي وإنفاذ القوانين الذي عُقد في بورت أوف سبين في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٤٢ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، نظَّمت إدرة شؤون الإعلام والجماعة الكاريبية سلسلة من المناسبات احتفالا باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري واليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وهذه المناسبات شملت اجتماعا تذكاريا، ومؤتمرا صحفيا، وجلسة تداول بالفيديو لطلاب المدارس الثانوية في سبعة بلدان، وجلسة إحاطة لمنظمات غير حكومية، وأعقبها عرض فيلم وثائقي وعقد حلقة نقاش.

٤٣ - ويعمل مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة والجماعة الكاريبية على تعزيز إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، وتنفيذها. وقد شارك ممثلون للجماعة الكاريبية في عدد من حلقات دراسية وحلقات العمل بشأن نزع السلاح نظمها المكتب، بما يشمل حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في غواتيمالا في أيار/مايو ٢٠٠٦؛ وبشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل في بيرو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي جامايكا في أيار/مايو ٢٠٠٧، وبشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها في الجمهورية الدومينيكية في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٤٤ - وفي سانت لوسيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، شارك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في حلقة عمل إقليمية للجماعة الكاريبية بشأن التحقيق في شكاوى المستهلكين. وقدم المؤتمر المساعدة إلى عدد من دول شرق البحر الكاريبي في تنفيذ قواعد المنافسة التي وضعتها الجماعة الكاريبية. وقُدمت المساعدة المتعلقة باستعراض تلك القواعد ووضعها في صيغتها النهائية خلال اجتماع إقليمي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٤٥ - ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ برامج تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة للجماعة الكاريبية، وخاصة مجلس التجارة والتنمية الاقتصادية التابع لها. ونظم البرنامج مشاورة مع الدول الجزرية الكاريبية الصغيرة النامية لإجراء مناقشات بشأن السياسة العامة على المستوى الوزاري كجزء من محفل وزراء البيئة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وعلى المستويين التقني والتشغيلي، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو وثيق للغاية مع وحدة التنمية المستدامة للجماعة الكاريبية، ومعهد الصحة البيئية لمنطقة البحر الكاريبي في سانت لوسيا؛ ومركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ في بليز،

والوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، ومحكمة العدل الكاريبية في ترينيداد وتوباغو.

٤٦ - وكان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور فعال في إقامة روابط بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب البحر الكاريبي. وتعاون البرنامج على نحو وثيق مع الجماعة الكاريبية في تقييم آثار التكيف مع تغير المناخ في تلك الدول، وهو ما سيسترشد به في وضع البرنامج المقبل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تغير المناخ في المنطقة. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعما تقنيا إلى دراسة الجدوى التي أجرتها الجماعة الكاريبية لإنشاء صندوق إقليمي للاستدامة، ونسق الإجراءات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالسياسة العامة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات متعددة الأطراف بشأن البيئة بين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع وحدة التنمية المستدامة التابعة للجماعة الكاريبية، بتنفيذ العنصر الكاريبي من مشروع يتعلق ببناء القدرات يموله الاتحاد الأوروبي وله صلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا في صياغة برنامج يهدف إلى تعزيز إمكانية تحقيق العدالة البيئية ومقترح يتعلق بإنشاء صندوق دائر لمنطقة البحر الكاريبي لإدارة مياه الفضلات.

٤٧ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دعمها إلى الجماعة الكاريبية في تنظيم الاجتماع الوزاري الاستثنائي الثاني بشأن الأطفال الذي عُقد في غيانا في آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد استعرض الاجتماع التقدم الذي أُحرز بالنسبة لتحقيق أهداف إطار العمل الإقليمي من أجل الأطفال. واعتمد الوزراء إعلان جورجتاون المتعلق بإقامة منطقة ملائمة للأطفال، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية والحماية والمشاركة الكلية للأطفال. ولتحقيق فهم أفضل للزيادة في أعداد البنين الذين ينقطعون عن الدراسة، نظمت اليونيسيف مع الجماعية الكاريبية حلقة عمل إقليمية بشأن تعليم البنين في منطقة البحر الكاريبي. وشاركت اليونيسيف أيضا في إجراء تحليل للحالة بالنسبة للمراهقين والشباب، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة وذلك كي ينظر فيه مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية. وقد تواصل التعاون في مجال النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، مع التركيز على الأطر التنظيمية وإجراءات اعتماد مقدمي الرعاية وحماية الأطفال، ولا سيما الإصلاح التشريعي والأطفال المحرومين من رعاية الأبوين.

٤٨ - وبدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حوارا مشتركا مع الجماعة الكاريبية بشأن برامج بناء القدرة التجارية التي لها صلة بتحسين النوعية وإنشاء سوق واحدة واقتصاد واحد مع تحسين الصناعات الزراعية، وذلك في إطار برنامجها الإقليمي لأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي. وقد ظلت المقترحات المتعلقة بالتعاون التقني جزءا من الجهود التي تهدف إلى تحقيق مشاركة عامة أوثق من أجل تصميم وتنفيذ برامج للمساعدة التقنية الصناعية في مجالات تركيز مشتركة. ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والجماعة الكاريبية تخططان لعقد حلقة عمل مشتركة في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨ لوضع برنامج دون إقليمي في تلك المجالات. وطلبت الجماعة الكاريبية من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تضع برنامجا إقليميا لدعم تنمية صناعات إبداعية، وخاصة بناء القدرة المؤسسية في خدمات دعم المشاريع التجارية التي لها صلة بتطوير المنتجات، والتعبئة، والتسويق والمعلومات المتعلقة بالسوق، ودعم إنشاء اتحادات للأعمال التجارية.

٤٩ - وفرع تطوير القطاع الخاص التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وضع مشروع مقترح يتعلق ببناء القدرة المؤسسية وإنشاء شبكة إقليمية لتعزيز الصناعات الإبداعية في منطقة البحر الكاريبي. وسوف يعالج المشروع المشاكل التي تؤثر على المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لها صلة مباشرة بحجم تلك المؤسسات وبانعزالها عن المؤسسات الأخرى وبيئتها المؤسسية. ومن شأن تجميع المؤسسات وإقامة الشبكات أن يساعدا في حل المشاكل المشتركة التي لن تكون تلك المؤسسات قادرة على معالجتها وحدها، مثل المشاكل المتعلقة بالتغليف والتوسيم والوصول إلى أسواق التصدير. ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تسعى بنشاط من أجل توفير التمويل للمشروع.

٥٠ - في عام ٢٠٠٦، اتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الجماعة الكاريبية على بناء قدرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة. وقد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع إطار عام للتعاون، بما يشمل أنشطة دعوة تستهدف الدول الأعضاء لمناقشة واعتماد رؤية تعاونية فيما بين بلدان الجنوب، وإعداد وإصدار قائمة بخبراء منطقة البحر الكاريبي والقيام بجولة دراسية في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي عام ٢٠٠٧، أصبحت المبادرة المشتركة فيما بين بلدان الجنوب الإطار العام الذي يتعامل في حدوده كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان والجماعة الكاريبية بالنسبة لتعاونهما، بما يشمل رئاسة صندوق الأمم المتحدة للسكان للجنة الفرعية المعنية بالصحة والحياة الأسرية التابعة لاتحاد الشباب غير الملتحقين بالمدارس والموارد، الذي تموله إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والذي أنشئ لدعم جولة التعدادات لعام ٢٠١٠.

٥١ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم التدريب على الدعوة لسفراء الجماعة الكاريبية الشباب بشأن الحقوق في مجال الصحة الإنجابية والجنسية والدعوة في وسائط

الإعلام بما يشمل حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبشأن تقييم الاحتياجات وبناء القدرة على الاتصال من أجل تغيير السلوك بالنسبة لجهات التنسيق الحكومية الرئيسية التي تقع على عاتقها مسؤولية التعريف بالأمور. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة التقنية إلى مجلس التنمية البشرية والاجتماعية التابع للجماعة الكاريبية من أجل تسهيل اتخاذ دول الجماعة الكاريبية موقفا بشأن تحديد هدف جديد فيما يتعلق بإتاحة الفرصة للجميع للحصول على خدمات الصحة الإنجابية كشرط ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف ٥، وهو الهدف المتعلق بتحسين صحة الأم.

٥٢ - ويواصل كل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والجماعة الكاريبية تنفيذ مشروع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٠ الذي يركز على تحسين نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية على المستويين الوطني والإقليمي؛ وإصلاح شبكة الرصد وتحسينها؛ وتجديد المختبر الإقليمي للمعايرة وصيانة الأدوات؛ وتحسين نظم إدارة قواعد البيانات؛ وتنفيذ برامج لإنقاذ البيانات؛ وتنظيم أنشطة تدريبية وحملات للتوعية. وجرى في إطار المشروع إنشاء حوالي ٢٩ محطة آلية للرصد الجوي في ١٢ بلدا من بلدان منطقة البحر الكاريبي وذلك بغية إصلاح شبكات الرصد وتحسينها. وقُدِّم للمديرين تدريب متخصص في مجال برامجيات نظام إدارة بيانات المناخ.

واو - مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية

٥٣ - منذ عام ٢٠٠٦، يتصدر كل من حكومة البرازيل وبرنامج الأغذية العالمي الجهود التي تهدف إلى تقديم المساعدة بالنسبة لتنمية القدرات لبرامج التغذية في المدارس في بلدان أفريقية ناطقة باللغة البرتغالية. والتقى مسؤولون كبار من وزارة التعليم في البرازيل ومن برنامج الأغذية العالمي عدة مرات بمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في أنغولا والرأس الأخضر وموزامبيق من أجل تحديد الاحتياجات والفرص بالنسبة لتلك المساعدة التقنية، وقدمت البرازيل مبلغا قدره مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ إلى صندوق استئماني تابع لبرنامج الأغذية العالمي من أجل تعزيز الأنشطة الجارية وتوسيع نطاق المبادرة.

٥٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع السلطة المعنية بالمنافسة في مجال اللغة البرتغالية في لشبونة بمشاركة من ممثلين عن ثمانية بلدان ناطقة باللغة البرتغالية بتنظيم المؤتمر الثاني للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وكان الاجتماع بمثابة متابعة لإعلان ريو دي جانيرو الذي اعتُمد في المؤتمر الأول للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية في

حزيران/يونيه ٢٠٠٤. واستعرض الاجتماع التقدم الذي أحرز في مجال سياسة التنافس من جانب البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وناقش التطورات في قطاعات اقتصادية معينة والإطار المؤسسي لتنفيذ قانون التنافس، وكذلك دراسات حالات ذات صلة.

٥٥ - ووضعت وحدة الإذاعة البرتغالية ترتيبا للتعاون مع مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وتبث الإذاعة في الوقت الحالي نشرات إخبارية يومية وبرامج تحقيقات أسبوعية تصل إلى مستمعين في جميع أنحاء العالم يزيد عددهم عن ٢٣٠ مليون شخص من الناطقين باللغة البرتغالية، وذلك عن طريق ٢١ شبكة تجمع بين حوالي ٥٠٠ ١ محطة إذاعية.

زاي - مجلس أوروبا

٥٦ - إن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يشمل اتصالات مباشرة على جميع المستويات. وعقدت الأمم المتحدة، مع المجلس ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اجتماعا ثلاثيا رفيع المستوى برئاسة الأمين العام لمجلس أوروبا في ستراسبورغ، فرنسا، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وتناول الاجتماع موضوع الحوار بين الثقافات. وقد نُظم الاجتماع بتعاون وثيق مع تحالف الحضارات. وهناك مفاوضات جارية بين التحالف والمجلس لتحديد مجالات معينة للتعاون في المستقبل. ورشّح المجلس ممثلين أوروبيين من الشباب للمنتدى الأول لتحالف الحضارات الذي عُقد في مدريد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٥٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وقّع الأمين التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمين العام للمجلس إعلانا بشأن تعزيز الدعم في مجال حماية الطفل، وهو إعلان يوفر إطار للتعزيز المشترك لحقوق الأطفال وحماية جميع الأطفال الذين يعيشون في أوروبا. وخاطب المدير التنفيذي أيضا الجمعية البرلمانية للمجلس بشأن مسألة الأطفال الضحايا: القضاء على جميع أشكال العنف والاستغلال وإساءة المعاملة، وهي مسألة تشكل جزءا من برنامج المجلس الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات والمعنون بناء أوروبا من أجل الأطفال ومعهم. وأطلعت اليونيسيف أيضا المؤتمر الثامن والعشرين لوزراء العدل الأوروبيين على نتائج واستنتاجات هامة بشأن قضاء الأحداث.

٥٨ - وتعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع المجلس بصفة خاصة في مجال العنف ضد المرأة. وقد حضرت الإدارة إطلاق حملة المجلس لمكافحة العنف ضد المرأة، بما يشمل العنف العائلي، في مدريد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وحلقة دراسية بشأن المشاركة النشطة للرجال في مكافحة العنف العائلي التي عُقدت في زغرب في أيار/مايو ٢٠٠٧. وشارك ممثلون عن المجلس في اجتماع لفريق خبراء بشأن مؤشرات قياس

العنف ضد المرأة عُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وحضر ممثلو عن المجلس، بانتظام، دورات لجنة وضع المرأة.

٥٩ - وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ جرى، في إطار برنامج المساعدة المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس أوروبا، عقد حلقات دراسية وحلقات عمل في الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجورجيا. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ مذكرة التفاهم مع مصرف التنمية التابع للمجلس، الذي أتاح للمفوضية مبلغا قدره ٣ ملايين يورو من أجل مشاريع تهدف إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا الأشد ضعفا في البوسنة والهرسك وفي صربيا. وقد تعاونت المنظمتان في تنظيم حلقة دراسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن وضع اللاجئين الشباب في أوروبا اليوم، بالإضافة إلى تنظيم متابعة في شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ ومؤتمر لانزاروتي لوزراء العدل الأوروبيين لإتاحة فرص الوصول إلى العدالة للمجموعات الضعيفة، وخاصة المهاجرين وطالبي اللجوء والأطفال؛ ومؤتمر بلغراد المعني بإيجاد حلول دائمة للاجئين من طائفة الروما والسكان المشردين داخليا والعائدين إلى البلقان. وعُقد هذان المؤتمران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٦٠ - وتتعاون مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع مجلس أوروبا وجهات أخرى لتشجيع التثقيف بحقوق الإنسان في نظم المدارس الابتدائية والثانوية، بما يتماشى مع خطة العمل للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع جهات مناظرة في المجلس ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بإعداد خلاصة للممارسات السليمة من أوروبا وآسيا الوسطى. وكجزء من تلك المبادرة، نُظم في ستراسبورغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ اجتماع إقليمي بشأن البرنامج العالمي جمع بين ما يزيد عن ١٠٠ مشارك من وزارات التعليم ومؤسسات تدريب المعلمين ومنظمات غير حكومية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وجهات فاعلة أخرى ذات صلة.

حاء - منظمة التعاون الاقتصادي

٦١ - قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المساعدة في مجال بناء القدرات إلى أمانة منظمة التعاون الاقتصادي لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. وفي طهران، نظمت الإدارة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمركز الإحصائي لإيران، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧،

حلقة عمل بشأن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة والقطاع غير الرسمي لفائدة البلدان الأعضاء، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي.

٦٢ - ولا تزال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يعملان مع منظمة التعاون الاقتصادي للنهوض بالنقل المتعدد الوسائط وتيسير التجارة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، بما في ذلك شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، وتنفيذ الاتفاق الإطاري للنقل العابر الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي. وقدمتا المساعدة التقنية للمشاريع التي تنفذها المنظمة ويدعمها ماليا البنك الإسلامي للتنمية. وشاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أول اجتماع لرؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية نظمته منظمة التعاون الاقتصادي والمركز الإحصائي لإيران، الذي اعتمد إطار التعاون وخطة العمل في مجال الإحصاءات لمنظمة التعاون الاقتصادي. ويحددان المجالات ذات الأولوية للتعاون، ويقدمان خريطة طريق للمبادرات المستقبلية وينشئان شبكة من المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء.

٦٣ - وساهم الأونكتاد في خمس دراسات وطنية بشأن مسائل النقل المتعدد الوسائط في أذربيجان وباكستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان. وأُعد تقرير موحد عن النتائج الرئيسية لهذه الدراسات الوطنية، يتضمن توصيات من أجل النقل المتعدد الوسائط في المنطقة. وحُددت مجالات العمل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التعاون الاقتصادي خلال حلقة العمل الثانية المتعلقة بالنقل المتعدد الوسائط وتيسير التجارة، التي نُظمت تحت عنوان ''قياس أدوات تيسير التجارة والنقل لأغراض التنمية''. وركزت حلقة العمل هذه التي انعقدت في طهران في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على إعداد خطة عمل لمساعدة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي على تذليل العراقيل المادية وغير المادية التي تعيق التجارة الإقليمية والدولية. وفي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، شارك الأونكتاد في اجتماعين نُظما في جمهورية إيران الإسلامية وأذربيجان بشأن مسائل النقل العابر وعمليات النقل الدولي المتعدد الوسائط في آسيا الوسطى. وتناول الاجتماع الأخير منهما بوجه خاص التحديات المرتبطة بتنفيذ الاتفاق الإطاري للنقل العابر الذي تمت صياغته برعاية منظمة التعاون الاقتصادي.

٦٤ - ووضعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة برنامجا إقليميا موسَّعا للأمن الغذائي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي، اعتمادا على مشروعها الإقليمي الرامي إلى تعزيز إمدادات البذور في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. ويشمل هذا البرنامج الإقليمي، الذي خصصت له ميزانية قدرها ٦٤,٨ مليون دولار، عناصر مثل مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة

للحدود، والبحوث المتعلقة بتحسين أنواع القمح، وتنمية المراعى وصيانتها، وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية. ونُظر في اقتراح إنشاء البرنامج الإقليمي في اجتماع للجهات المانحة عُقد في تركيا في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٦٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي في مجالات تعزيز السياسات البيئية والتنمية المستدامة، والشراكات والدراسات، وبناء القدرات. ويدعم البرنامج أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان عن طريق لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الدول في وضع اتفاقية إطارية بشأن حفظ البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في آسيا الوسطى؛ وإنشاء مركز إقليمي للجبال؛ وتشجيع المجتمع المدني على المشاركة في معالجة المسائل البيئية، ولا سيما من خلال المجلس العام للجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الدول والشبكة البيئية لشباب آسيا الوسطى. كما يقدم البرنامج المساعدة في بناء القدرات لجمع البيانات وتوزيعها، والإبلاغ، ووضع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة.

٦٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، نظمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة التعاون الاقتصادي اجتماعا لفريق الخبراء بشأن بناء القدرات التجارية. وناقش أكثر من ٥٠ مشاركا يمثلون حكومات ومؤسسات بحوث وهيئات معنية بالمعايير ومنظمات إقليمية ووكالات دولية موضوع التجارة والامتثال للمعايير. وكانت الغاية من تلك المناقشات تعزيز وتبادل المعارف، ووضع استراتيجية للتعاون وتحديد الاحتياجات والأولويات، بما في ذلك من أجل مشاريع المساعدة التقنية التي تضطلع بها اليونيدو. وناقش المشاركون أيضا أطر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والاندماج في الأسواق العالمية في سياق الامتثال للمعايير واقترحوا إجراء تقييم لاحتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي فيما يتعلق بالمعايير وعلم القياس والاختبار والبنية التحتية. وتتعاون اليونيدو والمنظمة في مجال تعبئة الموارد وتنفيذ هذا المشروع. وفي منتصف عام ٢٠٠٨، نظمت اليونيدو حلقة عمل إقليمية بشأن نقل التكنولوجيا واقتنائها لفائدة بلدان المنظمة في جمهورية إيران الإسلامية.

طاء - الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

٦٧ - في أيار/مايو ٢٠٠٧، وقعت مذكرة تفاهم بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية تهدف إلى تعزيز التفاعل الفعال، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأنشطة في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وقعت

اللجنة الاقتصادية لأوروبا والجمعية البرلمانية الدولية للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية على اتفاق تعاون لمواءمة مشاريع التشريعات التي وضعت برعاية الجمعية والمتصلة بالصكوك القانونية للجماعة. وركزت أنشطة التعاون التقني على التجارة وموارد المياه والطاقة والنقل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية اجتماعاً بشأن تيسير التجارة ورخص الاستيراد والتصدير، ومواءمة البيانات والاتفاقية الدولية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود. وفي حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نُظمت حلقة دراسية بشأن النهج المتكاملة لتيسير التجارة والشراكات بين القطاعين العام والخاص في آسيا الوسطى وعُقد مؤتمر إقليمي بشأن تيسير التجارة.

٦٨ - وعملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع لجنة التكامل التابعة للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية في مجال موارد المياه والطاقة لتنفيذ التوصيات الواردة في استراتيجية التعاون الإقليمي، وكذلك التدابير التي وضعت في إطار المشروع المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمتعلق بالاستخدام الرشيد والفعال لموارد الطاقة والمياه في آسيا الوسطى، والممول من حساب التنمية للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، دعت أمانة الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى الإسهام في وضع مفهوم للاستخدام الفعال لموارد المياه والطاقة في آسيا الوسطى والمساعدة في تعبئة الخبراء الدوليين دعما لذلك العمل. كما نفذتا مشروعا بشأن بناء القدرات من أجل التعاون في مجال سلامة السدود في آسيا الوسطى. ووضع الفريق الرفيع المستوى المعني بمسائل المياه والطاقة والتابع للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية قانونا وطنيا نموذجيا واتفاقا للتعاون الإقليمي من أجل سلامة السدود في آسيا الوسطى. وأقرت الجمعية البرلمانية الدولية للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية هذا القانون النموذجي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ودعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشاركة خبراء من بلدان آسيا الوسطى في مؤتمر دولي بشأن الحد من مخاطر الكوارث ذات الصلة بالمياه، عُقد في طاجيكستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٦٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، طلبت بيلاروس من اليونيدو وضع مشروع إقليمي لإنشاء شبكة موحدة لنقل التكنولوجيا. ووقعت المؤسسة الإنمائية الدولية والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية اتفاقا لدعم الأنشطة الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في آسيا الوسطى، دخل حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ويعكس

إدماج وثائق منظمة التعاون لآسيا الوسطى السابقة في الإطار المعياري للجماعة. وشاركت الجماعة في أعمال الفريق العامل المعني بالنقل وعبور الحدود في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا. وفي دوشانبيه، اعتمد المجلس المشترك بين الدول التابع للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ قرارا يوصي بأن تنضم جميع بلدان الجماعة إلى اتفاقات واتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدولية الـ٢٥ المتعلقة بالنقل المبرمة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

٧٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية مذكرة تفاهم. وأنشأ صفحة شبكية عن مسائل الهجرة والتجارة والنقل والاستثمار على بوابة غيتوي (Gateway) لآسيا الوسطى التابعة للبرنامج الإنمائي. ويستكشف البرنامج الإنمائي النُهج الكفيلة بمساعدة بلدان الجماعة الاقتصادية على التصدي لمخلفات اليورانيوم في قيرغيزستان وطاجيكستان، بما في ذلك من خلال حشد الدعم من المؤسسات المالية الدولية. ودُعي البرنامج الإنمائي إلى المساعدة في وضع تصور للاستخدام الفعال لموارد المياه والطاقة في آسيا الوسطى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، دعا البرنامج إلى عقد حلقة دراسية للمنظمات الإقليمية العاملة في آسيا الوسطى والتي وافقت على إقامة تبادل منتظم للمعلومات، والمشاركة في اجتماعات كل منها بصفة مراقب، وتيسير المشاركة المتبادلة في الأفرقة العاملة ذات الصلة، واستكشاف سبل التعاون في المجالات البرنامجية.

ياء - المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٧١ - عقب اجتماع بين الأمينين العامين للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٠٨، أجرت المنظمتان سلسلة من المشاورات على مستوى العمل في باريس في نيسان/أبريل. وتبادل ممثلو حوالي ٤٠ منظمة ومؤسسة دولية و ٤ دول أعضاء ومنظمتين غير حكوميتين وجهات النظر والخبرات، واستعرضوا التقدم المحرز واستكشفوا سبل زيادة تعزيز الشراكات الدولية في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، مع التركيز على النهج العملية والتشغيلية. وساهمت المنظمة الدولية للفرانكوفونية في الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة السياسية في جزيرة أنجوان التابعة لجزر القمر وأيدت الجهود المبذولة لبناء السلام وذات الصلة ببوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو.

٧٢ - وتحسّن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الفرانكوفونية كثيرا في مجال حفظ السلام، ولا سيما في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧) بشأن تشاد. فقد عززت إدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الفرانكوفونية قدرات أعضاء هذه المنظمة على المشاركة بفعالية في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. كما ساهم التعاون القائم بين الأمم المتحدة

ومنظمة الفرانكوفونية في توقيع اتفاق سلام شامل بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومجموعتين من المجموعات السياسية والعسكرية الرئيسية في البلد في ليبرفيل في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ويسّر هذا الأمر رئيس الجمهورية الغابونية. وبدأت المنظمتان منذ ذلك الحين في الترويج لعملية مصالحة وطنية من خلال إجراء حوار سياسي شامل. ودخلت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في مشاورات مع المنظمة بشأن طرائق إقامة تعاون ممكن فيما يتعلق بالعملية الانتخابية في كوت ديفوار.

٧٣ - وبالتعاون مع منظمة الفرانكوفونية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقة عمل تدريبية إقليمية عن السياسة العامة في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تناولت الاهتمامات ذات الأولوية للنهوض بالشباب في أفريقيا. وواصلت منظمة الفرانكوفونية والإدارة تعزيز وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة فيما بين البلدان النامية الناطقة بالفرنسية. ورصدت منظمة الفرانكوفونية جلسات لجنة التنمية المستدامة ونظمت مناسبات موازية، من ضمنها دورة دراسية في مركز تعلُّم في أيار/مايو ٢٠٠٨ ركزت على نهج استعراض الأقران الذي تتسم به تلك الاستراتيجيات. وواصلت منظمة الفرانكوفونية واليونيدو بصورة منتظمة تبادل المعلومات عن المسائل والبرامج ذات الاهتمام المشترك.

٧٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وقعت منظمة الفرانكوفونية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برنامجا مشتركا للتعاون مدته ثلاث سنوات، يركِّز على تنفيذ صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، ومكافحة التمييز وتعزيز التنوع. وتعهدت المنظمتان بتمويل تنفيذ أنشطة في كل مجال من تلك المجالات، وفقا لجدول زمني تتضمنه خريطة طريق مشتركة بينهما. ونظمت المفوضية أيضا العديد من حلقات العمل والأنشطة بدعم مالي وخبرة من منظمة الفرانكوفونية. وتمت خلال حلقات العمل متابعة التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة غرب أفريقيا في مجال حماية اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص عديمي الجنسية، وتقنيات رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أصدرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية إعلانا مشتركا بشأن اليوم الدولي للقضاء على الفقر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قامت المنظمة الدولية للفرانكوفونية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنظيم عدة جلسات إعلامية للبعثات الدائمة للبلدان الناطقة بالفرنسية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن المؤشر العالمي لحقوق الإنسان وكيفية استخدامه.

كاف – جامعة الدول العربية

٧٥ – ما فتئت الأمم المتحدة تعطي الأولوية لتعزيز قدرة جامعة الدول العربية في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها، والإنذار المبكر، والمساعدة الانتخابية، ونزع السلاح وبناء السلام. وكان آخر اجتماع عام بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قد انعقد في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في جنيف. وناقش عدد من القضايا السياسية ووضع مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والتقنية وبناء القدرات وغيرها من المجالات. واتفق المشاركون على إنشاء آلية لمتابعة قرارات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومن ثم تعزيز الروابط المؤسسية القائمة بين أمانتيهما. ومن المرتقب أن تيسِّر آلية المتابعة والاتصالات المنتظمة تبادل الخبرات والدروس المستخلصة والنهوض بالجهود المشتركة لمنع نشوب النزاعات.

٧٦ – وأيد الأمين العام بقوة مبادرة جامعة الدول العربية ومقترحاتها الرامية إلى حل الأزمة السياسية في لبنان. وتركز التعاون في ما يتعلق بالعراق بالدرجة الأولى على إنشاء وتفعيل عملية الحوار الإقليمي الموسع التي بدأت في شرم الشيخ في أيار/مايو ٢٠٠٧. وتواصل هذا التعاون من خلال أنشطة الأفرقة العاملة الثلاثة التي تعنى بالأمن واللاجئين والطاقة، وانعقد اجتماعان وزاريان عاديان في استنبول والكويت. وعملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية على إطلاق العهد الدولي مع العراق وتنفيذه.

٧٧ – وشمل التعاون عددا من المشاريع المشتركة من ضمنها مشاريع في مجالات التجارة، والاستثمار والتمويل، والزراعة والمياه، والبيئة والتنمية المستدامة، والصناعة والتكنولوجيا، والتعليم والثقافة، والسياسات السكانية وتمكين الشباب، والمستوطنات البشرية والصحة، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال، تعاونت اليونيدو بنشاط مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مساعدة أعضائهما على تحقيق مستوى مستدام من التنمية الصناعية. وفي المجال البيئي، تشمل المشاريع تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وأنشطة تهدف إلى تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي. وعملت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشكل وثيق مع المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة التابع لجامعة الدول العربية من أجل صوغ رؤية إقليمية أولية بشأن سياسات استراتيجية العمل لمواجهة تغير المناخ.

٧٨ – وتعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع جامعة الدول العربية في تنفيذ مشروع بناء القدرات المعنون ”تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

في المنطقة العربية''. وساهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تنظيم اجتماع إقليمي بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في أبو ظبي في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٧٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اضطلعت الجامعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حملة للتوعية بقضايا اللاجئين العراقيين وجمع الأموال من أجلهم. وشملت مساهمات المفوضية في هذه الحملة الدعم التقني والدعم بالوسائل السمعية - البصرية. وعلى الصعيد الإقليمي، قامت اليونيسيف أيضا بدور نشط في التدريب وإجراء الدراسات بشأن صحة الأطفال ورفاههم. وأُنجزت مجموعة دراسات استقصائية في تسعة بلدان أدت إلى تحديث الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية. وتوجد قيد المناقشة دراسة إقليمية يُقترح إجراؤها عن فقر الأطفال.

٨٠ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعاونا وثيقا مع جامعة الدول العربية لمواجهة الاحتياجات الإنمائية في المنطقة وتشجيع الحوار والتنسيق على الصعيد الإقليمي. وشمل ذلك معظم مجالات العمل ذات الأولوية للجنة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نظم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي وجامعة الدول العربية منتدى بشأن موضوع ''الشباب والأهداف الإنمائية للألفية: رؤيتها واعتمادها محلياً وتحقيقها''، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مناسبة الإعلان إقليمياً عن نشر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مكافحة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم.

٨١ - وساعدت جامعة الدول العربية برنامج الأغذية العالمي على إشراك الدول العربية كدول مانحة من خلال تأييد ودعم أنشطته في المنطقة. وقدم البرنامج مؤخرا الدعم الإعلامي لمناسبة نظمتها الجامعة من أجل جمع الأموال للعراقيين المشردين في البلدان العربية المجاورة. ووقع تحالف الحضارات مع جامعة الدول العربية مذكرة تفاهم تحدد مجالات التعاون، ومن بينها مبادرات الدعم ذات الصلة بحقوق الإنسان والتسامح، وتبادل الممارسات الجيدة في إطار الهجرة أو السياحة، وإيجاد الفرص للحوار بين الثقافات في المناطق الحضرية ودبلوماسية المدن، ووضع برامج وحملات لتنظيم لقاءات التبادل بين الشباب.

لام - منظمة المؤتمر الإسلامي

٨٢ - لا تزال الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعملان على تعزيز التعاون العملي وبناء التكامل. فقد اجتمع الأمينان العامان للمنظمتين بانتظام وأدت المشاورات التي شارك فيها المستشار الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق وغيره من القضايا السياسية في آذار/مارس ٢٠٠٧ والمنسق الرفيع المستوى لعودة الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى في

حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إلى زيادة تعزيز هذا التعاون. وركزت المشاورات على أمور من بينها الوضع في أفغانستان والشرق الأوسط والصومال والعراق، وسبل التوصل إلى تسوية سلمية في دارفور/السودان، فضلا عن منع نشوب النزاعات وبناء السلام ومكافحة الإرهاب.

٨٣ - ومن أجل الاستفادة الكاملة من الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب، نظمت إدارة الشؤون السياسية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، بالتعاون مع الحكومة التونسية، مؤتمرا دوليا بشأن موضوع ''الإرهاب: الأبعاد والمخاطر وآليات المعالجة'' في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى تبادل مثمر للآراء، بدَّد المشاركون المفاهيم الخاطئة عن الإسلام وحددوا مجالات الضعف التي يستغلها الإرهابيون في المجالات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والإيديولوجية، وأوصوا بالحلول التي من شأنها أن تحول دون استغلال هذه المجالات على أيدي المتطرفين.

٨٤ - واجتمع ممثلون عن منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقاموا باستعراض وتقييم مستوى التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والتجارة والتنمية، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتوفير الحماية والمساعدة للاجئين، وتنمية الموارد البشرية، والأمن الغذائي والزراعة، والبيئة، والصحة والسكان، والفنون والحرف، والنهوض بالتراث. واتفق المشاركون على تحسين آلية المتابعة من خلال تحديد جهات التنسيق داخل الأمانتين وتبادل قوائم المسؤولين المعنيين بالمسائل التي تهم المنظمتين. واتفقت إدارة الشؤون السياسية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة على التعاون بشأن متابعة نتائج مؤتمر تونس. وأطلعت إدارة الشؤون السياسية منظمة المؤتمر الإسلامي على اقتراحها الرامي إلى تعزيز الإدارة، وهو ما سيحسِّن قدراتها وإمكاناتها على تحقيق تعاون أوثق مع منظمة المؤتمر الإسلامي وأعضائها، وتوسيع نطاق العلاقات وتنفيذ توصيات الاجتماعات العامة والقطاعية.

٨٥ - ولا تزال اليونيسيف تستكشف سبل مواصلة تطوير شراكتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وتشمل المناقشات الجارية مبادرات محددة مرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها جزءا من برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمواجهة التحديات التي تجابه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين.

٨٦ - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعاونها في مجال الإحصاءات مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، وهي هيئة فرعية تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال تنظيم حلقات عمل مشتركة، ولا سيما في

مجال تنمية قدرات البلدان على الامتثال لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وفي التحليل الإحصائي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، رحب برنامج الأغذية العالمي بأول مساهمة تقدمها منظمة المؤتمر الإسلامي دعما لعمل البرنامج في بنن والصومال واليمن.

٨٧ - وما فتئ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة يقيم حوارا مع منظمة المؤتمر الإسلامي في محاولة لمد جسور التواصل مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في البلدان الإسلامية. ففي عام ٢٠٠٧، عزز المكتب دوره من خلال المشاركة في الأنشطة والمناسبات المشتركة مثل مؤتمر الغذاء في النيجر، وتقديم إحاطات إعلامية متعمقة بصفة منتظمة عن عمله مع المسؤولين في منظمة المؤتمر الإسلامي وتبادل المعلومات.

٨٨ - ووقع تحالف الحضارات مذكرة تفاهم مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، سيعملان سويا بموجبها على تقديم نماذج للتبادل الثقافي، وتحديد جامعات في الدول العربية من أجل الانضمام إلى شبكة الجامعات العالمية التابعة للتحالف، وتدريب قادة من الشباب والمنظمات غير الحكومية على التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتعلُّم من مختلف الثقافات، والتعاون على إنجاز مشروع آلية التحالف الإعلامية للاستجابة السريعة. ويتعاون التحالف حاليا مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة في تنظيم وتطوير المواضيع المراد عرضها خلال مؤتمر بشأن التعليم من أجل التفاهم بين الثقافات، من المقرر عقده في كوبنهاغن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٩ - وشاركت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مع منظمة المؤتمر الإسلامي في تنظيم دورات تدريبية قصيرة عن تخفيف آثار الكوارث الطبيعية والتوعية بهذه الكوارث، وخاصة بالتعاون مع الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا وإدارة الأرصاد الجوية في بنغلاديش. ونُظمت في ياوندي في أيار/مايو ٢٠٠٨ حلقة عمل مشتركة بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية.

ميم - منتدى جزر المحيط الهادئ

٩٠ - قبلت الأمم المتحدة بمركز مراقب لدى منتدى المحيط الهادئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتواصل الأمم المتحدة شراكتها مع المنتدى وغيره من الوكالات الحكومية الإقليمية لتقديم مجموعة من الخدمات في جميع المجالات الأساسية التي تقوم عليها خطة المحيط الهادئ، ألا وهي: النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والأمن.

٩١ - وفي عام ٢٠٠٧، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة مكتب خطة المحيط الهادئ في وضع استراتيجية للرصد والتقييم تستخدم فيها قاعدة بيانات موصولة بالشبكة العالمية. وعمل البرنامج أيضا مع منتدى جزر المحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لوضع برنامج عمل مشترك يهدف إلى دعم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وبرعاية شبكة الشراكة في منطقة المحيط الهادئ من أجل إدارة أخطار الكوارث، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الجيولوجية التطبيقية ولمنتدى جزر المحيط الهادئ في تطوير خطط عمل وطنية لإدارة أخطار الكوارث. ووفر البرنامج الدعم أيضا للحكومات الأعضاء لصياغة واعتماد توصيات بشأن الأمن البشري. وتم وضع إطار للأمن البشري في منطقة المحيط الهادئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ووضع منهاج عمل للمجتمع المدني بشأن الجنسانية والسلام والأمن في أيار/مايو ٢٠٠٧.

٩٢ - وفي عام ٢٠٠٧، تعاون البرنامج الإنمائي أيضا مع منتدى جزر المحيط الهادئ والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، وأمين مظالم الكمنولث لأستراليا لوضع خطة عمل تهدف إلى التقدم بمبادرات خطة المحيط الهادئ المتعلقة بمكافحة الفساد ووظائف أمين المظالم. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، شارك البرنامج الإنمائي ومنتدى جزر المحيط الهادئ في تأسيس منتدى المحيط الهادئ للأعمال التجارية، باعتباره جزءا من استراتيجية ترمي إلى تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص على المستويين الإقليمي والوطني. وقدم البرنامج الدعم إلى منظمة القطاع الخاص في جزر المحيط الهادئ متيحا للهيئة الوليدة تثبيت أقدامها كوكالة قائدة للعمل على تنمية القطاع الخاص في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، شارك كل من إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز التابع له في المحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ وجامعة جنوب المحيط الهادئ، في استضافة اجتماع للخبراء كان موضوعه تبادل الخبرات والإدارة البنّاءة للنزاع. وعقدت حلقة العمل في بور فيلا بفانواتو، وشارك فيها ممثلون حكوميون رفيعو المستوى، وجهات فاعلة من المجتمع المدني وقادة روحيون من بابوا غينيا الجديدة، وتونغا، وجزر سليمان، وفيجي، بما في ذلك بوغينفيل، ومن فانواتو. واستخلصت حلقة العمل دروسا من عمليات إدارة النزاعات والحوار البنَّاء في حالات إقليمية، سعيا لتوفير مزيد من المعلومات وتنشيط مبادرات وعمليات السلام في كل من البلدان الخمسة.

٩٣ - واشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنتدى جزر المحيط الهادئ في تنظيم الاجتماع الاستشاري الثاني عشر للرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية، الذي عقد في نوميا في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨، وركّز على التعاون دون

الإقليمي، والأمن الغذائي، وتغير المناخ والأمن في مجال الطاقة، وتعزيز القدرة على الاتصال في منطقة المحيط الهادئ. وساعدت اللجنة المنتدى في إنشاء إطار عمل إقليمي لتنفيذ جدول أعمال التنمية الحضرية في منطقة المحيط الهادئ، الذي اعتمد إبان حلقة العمل المتعلقة ببرنامج دعم التنظيم الحضري في منطقة المحيط الهادئ، المعقودة ببريزبان في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالترويج لمجتمع قائم على احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن الإعاقة في آذار/مارس ٢٠٠٧، بالتعاون مع منتدى الإعاقة لمنطقة المحيط الهادئ ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

٩٤ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ خطة المحيط الهادئ، خاصة ما يتعلق منها بالتنمية المستدامة. ويدعم البرنامج أنشطة أمانة البرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة المحيط الهادئ التي تشمل مجالات الأوزون، وتغير المناخ، والبيئة البحرية، والسلامة البيولوجية، والموارد الطبيعية، والأنشطة والمشاريع التعليمية في ميدان البيئة. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم أيضا لتطوير إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ الذي اعتمده وزراء التعليم في عام ٢٠٠٧.

٩٥ - وتتعاون اليونيسيف تعاونا وثيقا مع منتدى جزر المحيط الهادئ في تنفيذ استراتيجية لتدعيم الأغذية يتمثل الهدف منها في زيادة تغذية الأطفال والعائلات، وتعمل الآن على وضع إطار تقدم من خلاله الدعم لمنتدى جزر المحيط الهادئ في صياغة التقارير الإقليمية المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل، ونوعية البيانات التي تركز على الطفل، وسلامة الميزنة من أجل الأطفال. ويتركز التعاون بين اليونيسيف ومنتدى جزر المحيط الهادئ أيضا على الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنتدى جزر المحيط الهادئ بوضع وتنفيذ أنشطة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، وبخاصة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

٩٦ - وتقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة لمنتدى جزر المحيط الهادئ في تنفيذ البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي، وتعزيز قدرته على إدارة السياسة العامة والتجارة والتخطيط وسلامة الأغذية، والمواءمة بين السياسات الزراعية والتجارية، بما في ذلك تقديم الدعم لتكوين أسواق مشتركة للمنتجات الغذائية.

٩٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، دعا اجتماع قادة الدول الجزرية الصغيرة بين دول المنتدى إلى تقديم تقرير عن استدامة ونوعية كل من خدمات الأرصاد الجوية الوطنية والإقليمية التي توفرها مصلحة الأرصاد الجوية في فيجي، التي اختيرت أيضا كمركز إقليمي

مختص للأرصاد الجوية ومركز للأعاصير الاستوائية. واستجابة لهذا الطلب، عُرضت على اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٨ ورقة سياسة عامة تتضمن خيارات واقتراحات عملية لتعزيز خدمات الأرصاد الجوية.

نون – الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٩٨ – قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم للاجتماع الاستشاري الذي عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتنمية السياسات الاجتماعية. وتعمل الإدارة مع الجماعة الإنمائية لتنفيذ مشروع لتعزيز بناء القدرات الإحصائية دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تعمل الإدارة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ على تعزيز النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة، وتعزيز القدرة الإحصائية لأمانة المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بغرض تعزيز التنسيق الإحصائي الإقليمي.

٩٩ – وقدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم لصياغة وتنفيذ برنامج إقليمي للأمن الغذائي تابع للمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بما في ذلك تعزيز القدرة على إدارة السياسة العامة، والتجارة، والتخطيط، والسلامة الغذائية. وتتعاون المنظمة مع الجماعة الإنمائية في المواءمة بين السياسات الزراعية والتجارية، بما في ذلك تكوين أسواق مشتركة للمنتجات الغذائية.

١٠٠ – وقدمت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الدعم للمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في وضع استراتيجيات وبرامج إقليمية ودون إقليمية للحد من أخطار الكوارث. وشارك ممثلون حكوميون في دورات تدريبية نظمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ميادين المساعدة والتنسيق عند وقوع الكوارث، والتنسيق المدني – العسكري، وعمليات البحث والإنقاذ الدولية، مما سيسهم في تعزيز القدرات الإقليمية على إدارة الكوارث.

١٠١ – وتعاون الأونكتاد مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مسائل التكامل الإقليمي ونظام التجارة المتعدد الأطراف، بما في ذلك بناء القدرات في مجالي تقييم الخدمات والمفاوضات. وتحقيقا لذلك الهدف، جرى تنظيم عدد من حلقات العمل الوطنية. وتجرى حاليا دراسات تقييم وطنية لتجارة الخدمات في جميع الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي عام ٢٠٠٧، ساعد الأونكتاد في تنظيم عدة منتديات للتفاوض التجاري، وأسفر ذلك عن اعتماد برتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التجارة

والخدمات. واشترك الأونكتاد والجماعة الإنمائية في تكوين أداة شبكية تفاعلية تستخدم كمصدر إلكتروني للمعلومات المتعلقة بالتجارة في المنطقة.

١٠٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل عن كثب مع الجماعة الإنمائية لضمان اعتماد وتنفيذ خطة العمل دون الإقليمية بشأن المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بقيادة المؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة.

١٠٣ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية توفير المساعدة التقنية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقدمت يد العون لوضع برامج تركز على الارتقاء بمستوى مؤسسات الدعم الصناعي وبناء قدراتها، وتحديث مجموعة مختارة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات صناعية محددة، ويشمل ذلك حصولها على شهادات من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وتعزيز الشراكات في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا.

١٠٤ - وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة التقنية للجان الوطنية في تقييم أوجه الضعف في المنطقة، وساعد أيضا في إنشاء وحدة إدارة البرامج لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تتولى تقديم الدعم للجان الإقليمية والوطنية المكونة من كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والإدارات الحكومية، والقطاع الخاص. وما يزال البرنامج الوكالة الرائدة فيما يتعلق بتدبير الأموال من حكومة جنوب أفريقيا، ويواصل أيضا إدارة أموال اللجنة الإقليمية لتقييم أوجه الضعف التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ثالثا - التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

ألف - الدعم المقدم عموما من البرلمانات إلى الأمم المتحدة

١٠٥ - خلال الجمعيتين النظاميتين اللتين عقدهما الاتحاد البرلماني الدولي في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، عالجت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد قضايا عالمية تحتل أيضا مكانة عالية في جدول أعمال الأمم المتحدة، واعتمدت قرارات تستهدف تعزيز العمل البرلماني الداعم لعمليات الأمم المتحدة الرئيسية. وغطت هذه القرارات جملة قضايا من بينها تغير المناخ، والقضاء على الفقر، والاتجار بالبشر، والهجرة، والعمالة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعايش السلمي بين الأديان والثقافات، والإرهاب. وقد عممت هذه القرارات باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٧/٥٧. وقد حضر الجمعيتين عدد كبير من ممثلي منظومة الأمم المتحدة. ونظمت اليونيسيف زيارات ميدانية في البلد الذي استضاف كل من الجمعيتين (إندونيسيا وجنوب أفريقيا) لإطلاع البرلمانيين على عمليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل. وأفادت المناقشات المواضيعية التي أجرتها

الجمعية العامة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، مثل المناقشات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتغير المناخ والاتجار بالبشر، من الإسهام الجوهري لبرلمانيين بارزين عرضوا في تلك المناقشات أيضا ما يضطلعون به من أنشطة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي.

١٠٦ - وأنشأ الاتحاد البرلماني الدولي هيئة عامة جديدة تعنى بشؤون الأمم المتحدة اجتمعت للمرة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وستصوغ هذه الهيئة مقترحات لتطوير العلاقة بين الاتحاد والأمم المتحدة وسترصد تنفيذها، وستبحث القضايا الرئيسية التي تهم الأمم المتحدة ومن بينها التمويل والمساءلة. وستمحص الهيئة جهود الإصلاح، ولا سيما استراتيجية العمل كأمم متحدة واحدة (انظر الوثيقة A/61/583)، وتنشيط الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمسائل المتصلة بالتمويل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وقع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم توفر إطاراً للأنشطة المشتركة في مجالات مثل الحكم الديمقراطي، والحد من الفقر، والتعاون الإنمائي، وتمكين المرأة.

١٠٧ - وشارك الاتحاد البرلماني الدولي في وضع استراتيجيات على نطاق المنظومة بأسرها لتنظر فيها منظومة الأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اقترح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة للمجلس التشاور والتنسيق بين المنظمتين بطريقة أكثر تنظيماً. وتابع المسألة مع الرئيسين التنفيذيين لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية اللذين أجريا في أعقاب ذلك استعراضا يسر عمل المجلس.

باء - إسهام البرلمانات في المناسبات الكبرى للأمم المتحدة

١٠٨ - عقدت الجلسة البرلمانية الأولى المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقوبلت رسائل الدعوة التي وجهت إلى جميع البرلمانات، والتي وقعها كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس الاتحاد، باستجابة حادة. إذ شارك في الجلسة هذه أكثر من ٢٠٠ برلماني ركزوا على تدعيم سيادة القانون في العلاقات الدولية، وأتاح وجودهم فرصة لإجراء تبادل جوهري في الآراء بين المشرعين والدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني والأكاديميين. وكان السعي في الجلسة المساعدة على سد الفجوة في التنفيذ التي تؤثر على الالتزامات الدولية في مجالات نزع السلاح ومكافحة الإرهاب وإقامة العدالة الجنائية الدولية.

١٠٩ - واعترافا من الجمعية العامة بدور البرلمانات في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، شجعت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٨/٦٢، الدول الأعضاء على أن تشرك

برلمانيين في وفودها الوطنية إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي عشية الجلسة قدم الاتحاد البرلماني الدولي إحاطة إلى البرلمانيين لمساعدتهم على استكشاف بعض المسائل الحيوية المطروحة للمناقشة، وتضمنت هذه الإحاطة عروضا قدمها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التحديات المصادفة في تنفيذ الاستجابات الفعالة للوباء. ونظمت مناسبة عن العمل البرلماني المتعلق بالإيدز شاركت فيها نخبة من البرلمانيين والممثلين الدائمين وموظفي الأمم المتحدة ورؤساء منظمات المجتمع المدني قاموا باستكشاف خيارات تكفل المضي قدماً في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١١٠ - كما شارك الاتحاد البرلماني الدولي في المنتدى الذي عقدته منظمة العمل الدولية في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ تحت عنوان ''عمل لائق من أجل عولمة منصفة''. وعقد الاتحاد البرلماني الدولي حلقة نقاش عن دور البرلمانيين في تعزيز المساءلة والاتساق فيما يخص السياسات العامة الرامية إلى كفالة العمل اللائق والعولمة المنصفة. وأثناء المنتدى العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي عقد في فيينا في شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظم الاتحاد البرلماني بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منتدى برلمانيا لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات إلى جانب دراسة السبل التي يستطيع بها البرلمانيون والبرلمانيات المشاركة بمزيد من الحيوية في المكافحة العالمية للاتجار بالبشر. وفي الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عقدت في أكرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عمم الاتحاد البرلماني الدولي رسالة برلمانية اعتمدتها الجمعية الـ ١١٨ للاتحاد، أكدت فيها الجمعية مجددا دعمها للمؤتمر وضمنتها آراء البرلمانيين في المخاطر الاقتصادية للعولمة. وفي المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، الذي عُقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، سلط الاتحاد البرلماني الضوء على ضرورة اتباع سياسة عالمية جديدة بشأن الأغذية ترتكز على قيم ديمقراطية.

جيم - السلام والأمن

١١١ - عقد الاتحاد البرلماني الدولي حلقات عمل إقليمية لكل من أمريكا الجنوبية (بوليفيا، حزيران/يونيه ٢٠٠٧)، وأمريكا الوسطى (السلفادور، أيار/مايو ٢٠٠٨)، وأفريقيا (سيراليون، حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، تستهدف مساعدة البرلمانيين في حالات ما بعد النزاع على الاضطلاع بمسؤولياتهم في مداواة جراح الماضي وبناء مجتمعات قابلة للبقاء. واقتداء بعمل لجنة بناء السلام، كثف الاتحاد البرلماني الدولي الجهود التي يبذلها لدعم البرلمانيين الجدد

في بوروندي وسيراليون. وركزت أنشطة على وضع وتنفيذ إجراءات برلمانية شاملة، وتعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية للأغلبية والأقلية، وتدعيم قدرة البرلمانات على المشاركة في عمليات المصالحة الوطنية. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي حلقة نقاش مواضيعية في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ عن البرلمانات وبناء السلام والمصالحة من أجل تبادل الخبرات البرلمانية المكتسبة من هذه العمليات.

١١٢ - وضم الاتحاد البرلماني الدولي جهوده إلى جهود فريق أصدقاء تحالف الحضارات من أجل الإسهام في أجل تبديد التصورات الخاطئة الشائعة عن الثقافات والأديان والمساعدة على إيجاد مقصد تجمع عليه الشعوب وقيم مشتركة. واعتمد الاتحاد البرلماني الدولي، خلال جمعيته الـ ١١٦، قرارا بعنوان ''ضمان احترام جميع الطوائف الدينية ومعتقداتها في عالم معولم وكفالة التعايش السلمي فيما بينها''. كما تابع الاتحاد البرلماني الدولي عن كثب عملية السلام الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس إقامة دولتين وفقا لخريطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة. واعتمدت الجمعية الـ ١١٨ للاتحاد قرارا عن هذا الموضوع في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. كما أوفد الاتحاد البرلماني الدولي بعثة ميدانية إلى المنطقة في وقت سابق من هذا العام.

١١٣ - وعقدت حلقة دراسية إقليمية في لواندا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ عن دور كل من البرلمانات الوطنية والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تعزيز الأمن في الجنوب الأفريقي. وأتاحت هذه الحلقة، التي نظمها كل من مركز القيادة البرلمانية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد البرلماني الدولي بدعم من مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة ومعهد الدراسات الأمنية، فرصة لأعضاء وموظفي اللجان البرلمانية في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي بوروندي ورواندا لتبادل الخبرات ووضع التوصيات لتحسين الرقابة البرلمانية في القطاع الأمني. وقد سبق هذه المبادرة عقد حلقة دراسية إقليمية في بوكيت بتايلند في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن إصلاح القطاع الأمني في جنوب شرق آسيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقاً.

دال - التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

١١٤ - شارك الاتحاد البرلماني الدولي في صياغة جدول أعمال وإجراءات عمل منتدى التعاون الإنمائي الحديث النشأة، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عضوا في الفريق الاستشاري لوكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن عمل المنتدى. وشارك الاتحاد البرلماني الدولي في المناسبات التحضيرية لاجتماع المنتدى في عام ٢٠٠٨، والتي كان من بينها عقد ندوتين إحداهما في فيينا والأخرى

في القاهرة، وتدشين منتدى التعاون الإنمائي رسميا في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وشارك الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم الجزء البرلماني من منتدى أصحاب المصلحة الذي عقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وتناول دور أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين في الإسهام في نوعية المعونة وفعاليتها. وقد عرض تقرير الاتحاد على منتدى التعاون الإنمائي في دورته الموضوعية الأولى التي عُقدت في نيويورك في تموز/يوليه.

١١٥ - وفي أعقاب الجمعية الـ ١١٧ للاتحاد البرلماني الدولي، التي كان موضوعها العام هو ''الاحترار العالمي: ١٠ سنوات بعد كيوتو''، شنت حملة برلمانية للمساعدة على الحفاظ على الزخم السياسي للجولة الجديدة في المفاوضات بشأن نظام ما بعد كيوتو، استنادا إلى توصيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. واستعرض الاتحاد البرلماني الدولي، في إطار حملته هذه، كل البرلمانات لحضها على التقييم الذاتي للعمل وتشجيعها على القيام بأعمال إضافية. وقد زود الأمين العام بإحاطة عن الحملة أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

١١٦ - وفي إطار مبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لبناء قدرات البرلمانيين في مجال التنمية المستدامة، عقد الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمعية الوطنية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في فيينتيا. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حلقة دراسية إقليمية عن التنمية المستدامة لفائدة البرلمانيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وركزت الحلقة الدراسية على الحد من الفقر، والطاقة، والتنوع البيولوجي. واختتمت الحلقة باعتماد توصيات موجهة إلى البرلمانات باتخاذ إجراءات تتصل بالتعليم والتوعية؛ والموارد المالية واستخدامها بكفاءة؛ والتعاون الفعال على المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والمحلي؛ وبرنامج بحثي عن استخدام التكنولوجيات المناسبة.

١١٧ - وفي إطار شراكة مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دأب الاتحاد البرلماني الدولي على الترويج لمشاركة البرلمانات بصورة أنشط في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا. وبدأ في باغامويو، بجمهورية تترانيا المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تنفيذ مشروع تجريبي شارك فيه حوالي ١٠ برلمانات وضم برلمانيين ومنسقين مقيمين تابعين للأمم المتحدة ومنسقين حكوميين. وسيجري توسيع نطاق المشروع لتشارك فيه جميع برلمانات أقل البلدان نموا في فترة السنتين المقبلة. وانضم الاتحاد البرلماني الدولي إلى الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات الذي يرأسه الممثل السامي والذي سيقود الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

١١٨ - وسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى توفير دعم سياسي لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية وإلى إيجاد بعد برلماني لها. وساعد على توعية مئات البرلمانيين الأعضاء في اللجان التجارية والاقتصادية البرلمانية بطائفة عريضة من مسائل التجارة الدولية، من بينها مسألة زيادة الشفافية والمساءلة في منظمة التجارة العالمية. وعقدت دورتان سنويتان للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية، في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على التوالي، مما يدل على فائدة هذا المؤتمر كمحفل للحوار بين المتفاوضين في منظمة التجارة العالمية والبرلمانيين. وتواصل الحوار في إطار اللجنة التوجيهية للمؤتمر التي شارك فيها بصفة منتظمة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ورؤساء أفرقة المفاوضات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية. وفي إطار المنتدى العام السنوي لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نظم الاتحاد البرلماني الدولي حلقة نقاش برلمانية عن موضوع التجارة وتغير المناخ: هل تقوم التجارة بقتل كوكبنا؟

١١٩ - وأنشأ الاتحاد البرلماني الدولي الفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليحشد كل قوى برلمانات العالم لمكافحة الوباء. ويعمل هذا الفريق بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ٢٠٠٧، قام الفريق بزيارة ميدانية للبرازيل والتقى بطائفة واسعة من المشاركين في البرنامج الوطني البرازيلي، كان من بينهم رئيس مجلس النواب ووزير الصحة وممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وأشخاص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي نهاية العام، عُقد الاجتماع البرلماني العالمي الأول المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مانيلا عشية اليوم العالمي للإيدز. وناقش المشاركون في هذا الاجتماع مسائل الوصمة والتمييز، والقدرة على شراء الأدوية، والفئات الضعيفة، ومسائل التشريع والتجريم، والميزنة. وكان من بين الأحداث البارزة عرض أول لدليل للبرلمانيين عنوانه ''التصدي للإيدز'' أعده الفريق الاستشاري وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعد هذا الدليل مرجعا شاملا يمكن أن يستعين به المشروعون ومعاونوهم لاستقاء المعلومات والتوجيهات بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالوباء.

١٢٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قام الاتحاد البرلماني الدولي بتعبئة الجهود لصالح تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في جلسة خاصة عُقدت للبرلمانيين أثناء مؤتمر ''العد التنازلي حتى عام ٢٠١٥'' الذي نُظم في جنوب أفريقيا، وقد ركزت هذه الجلسة على العمل البرلماني الرامي إلى الحد من الوفيات النفاسية ووفيات حديثي الولادة والأطفال التي يمكن الوقاية منها في البلدان النامية. واتُفق على أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من الشركاء

في مؤتمر ''العد التنازلي حتى عام ٢٠١٥''، بتعبئة ومساعدة البرلمانات في البلدان المعنية على اتخاذ تدابير للحد من وفيات الأطفال والأمهات وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الجمعية الـ ١٢٠ للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في أديس أبابا في عام ٢٠٠٩. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف أثناء الجمعية الـ ١١٨ للاتحاد حلقة نقاش عن بقاء الأم والطفل عرضت فيها نتائج تقرير العد التنازلي حتى عام ٢٠١٥ وتقرير اليونيسيف عن حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠٠٨. وقام ٢٢ برلمانيا ينتمون إلى مناطق جغرافية مختلفة بزيارة ثلاثة مشاريع تدعمها اليونيسيف ترعى الأمهات والأطفال الضعفاء، وعرض هؤلاء البرلمانيون خبراتهم في الجلسة الختامية للجمعية الـ ١١٨.

١٢١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، افتتح في روما المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان. ويعد هذا المركز مشروعا مشتركا بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، وهو يحظى بدعم من حكومتي إيطاليا وهولندا ومن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويوفر المركز مساعدة عملية إلى البرلمانات في تنمية قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعزز المتابعة البرلمانية للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويشارك وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجلس المركز إلى جانب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وعدد من رؤساء البرلمانات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التقرير الأول عن ''البرلمان الإلكتروني العالمي'' الذي يمثل جهدا يرمي إلى تحديد أساس لكيفية استخدام البرلمانات، أو تخطيطها لاستخدام، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لمساعدتها على الاضطلاع بمسؤولياتها التمثيلية والتشريعية والرقابية وعلى الارتباط بالدوائر الانتخابية. كما يستهدف هذا التقرير بناء قاعدة معرفية مشتركة بين البرلمانات وتيسير تبادل المعلومات فيما بينها.

هاء - الديمقراطية وحقوق الإنسان

١٢٢ - واصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم البرلمانات في كل من أفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان، وبوروندي، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وسري لانكا، وغينيا الاستوائية، وكمبوديا، وجمهورية الكونغو، ومصر، وملديف. وكان البرنامج الإنمائي شريكا مهما في العديد من المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرات البرلمانيين وموظفيهم، وتحديث إجراءات البرلمانات وخدماتها، وتقديم المساعدة إلى اللجان البرلمانية، وتحسين خدمات الاتصالات، وتعزيز الأنشطة الهادفة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشمل مشروع بوروندي سلسلة من الأنشطة لدعم المشرِّعات، وهي أنشطة موّلها صندوق الأمم المتحدة

للديمقراطية. وأُوفدت بعثات لتقييم الاحتياجات إلى برلمان كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، حيث يُنظر حاليا في إمكانية إدراجهما ضمن برامج مساعدة شاملة لعدة سنوات.

١٢٣ - وتناولت حلقة دراسية مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٧، مسألة تمثيل الأقليات باعتبارها ركنا أساسيا للديمقراطية، وهي حلقة ضمت مجموعة من الخبراء المنتمين إلى البرلمانات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية. وقد مهّدت الطريق إلى وضع مزيد من المعايير وإجراء دراسة جديدة بشأن تمثيل الأقليات في السياسة، وهي دراسة يجريها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بهدف التوعية ولتكون أداة للدعوة تعزز التمثيل البرلماني للأقليات. ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي، في فيينا في حزيران/يونيه، منتدى برلمانيا بشأن الشفافية والمساءلة باعتبارهما وسيلة لاستعادة الثقة في مؤسسات الحكم. واجتمع البرلمانيون الذين حضروا المنتدى العالمي السابع للأمم المتحدة المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم للمشاركة في مناقشة مستفيضة بشأن الشروط الأساسية والآليات اللازمة لمساءلة الحكومات في القرن الحادي والعشرين. وكانت مسألتا إعداد الميزانية وممارسة الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني مدرجتين أيضا في جدول الأعمال.

١٢٤ - واضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور أساسي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ففي أحد اجتماعات المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تعهد برلمانيون من نحو ٧٠ بلداً بالمساعدة في تعبئة البرلمانات لدعم الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم. واعتُمد بيان مشترك التزم فيه المشاركون بتعزيز الشراكات في إطار أعمال هذا المؤتمر. ووُضعت آلية خاصة لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل للفترة الفاصلة بين المؤتمرين السادس والسابع. واستعدادا للاحتفال باليوم الدولي الأول للديمقراطية، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، شجع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات الوطنية على القيام بسلسلة من أنشطة التوعية بقيمة الديمقراطية باعتبارها ثقافة سياسية ومجموعة من الممارسات المؤسسية.

١٢٥ - واشترك الاتحاد البرلماني الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية حقوق الإنسان، عام ٢٠٠٧، في نشر كتيّب للبرلمانيين بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري بعنوان ”من الإقصاء إلى المساواة: إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة“. وهذا الكتيب متاح حاليا باللغات الإسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية، والهدف منه تحسين فهم البرلمانيين والعاملين في هذا القطاع لكيفية تطبيق الاتفاقية الجديدة.

وقد أقر الاتحاد البرلماني الدولي هذه الاتفاقية، ويعمل حاليا على وضع سياسة مؤسسية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢٦ - وقامت الجمعية الـ ١١٨، المعقودة في كيب تاون في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بمناقشة واعتماد مشروع قرار شامل يدعو إلى العمل البرلماني لحماية العمال المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر وكره الأجانب، ودعم حقوق الإنسان. وسرعان ما تناول هذا الموضوع مؤتمر برلماني أفريقي انعقد في الرباط، نظمه الاتحاد البرلماني الأفريقي والاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وناقش هذا المؤتمر التحديات والمشاكل المتصلة بالهجرة الأفريقية والحلول الممكنة. وفي وقت سابق من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عقد الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية، حلقة دراسية في جنيف لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان واللجان الأخرى المعنية بقضايا الهجرة لمناقشة موضوع الهجرة من منظور حقوق الإنسان.

١٢٧ - وأثناء الجمعية الـ ١١٨ أيضا، وفّرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وثائق أساسية بشأن حقوق الإنسان والإرهاب ومكافحة الإرهاب، وقدمت للجنة الصياغة والوفود المهتمة المشورة التقنية والإرشاد بشأن موضوعي الأمن وحقوق الإنسان. وفي القرار المعنون ''دور البرلمانات في تحقيق التوازن بين الأمن الوطني والأمن البشري والحريات الفردية ودرء الخطر عن الديمقراطية''، حثت الجمعية البرلمانات الوطنية على سن تشريعات فعالة لمكافحة الإرهاب، بما يتفق مع الصكوك والالتزامات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتقييم هذه القوانين بانتظام لكفالة تمشيها التام مع الأمن الوطني والحريات الفردية؛ ودعت البرلمانات إلى استعراض مدى ملاءمة التدابير القانونية الموضوعة لحماية الناس من الهجمات الإرهابية، وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة، واتخاذ التدابير التي تراها ضرورية لتوفير الحماية اللازمة.

١٢٨ - وفي أوائل عام ٢٠٠٧، قام الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف بنشر كتيب للبرلمانيين بعنوان ''القضاء على العنف ضد الأطفال''. ويبين هذا الكتيب التدابير التي يمكن للبرلمانات اتخاذها لمنع حدوث العنف، وذلك من خلال إيجاد بيئة تحمي الأطفال. وفي إطار حلقة دراسية إقليمية عُقدت في باكستان في تموز/يوليه ٢٠٠٧، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف دليلا إقليميا لبرلمانيي بلدان جنوب آسيا بشأن حماية الأطفال المخالفين للقانون، وهو دليل يستند إلى نتائج دراسة استقصائية أجرتها اليونيسيف، ويشمل توصيات عملية للعمل البرلماني.

١٢٩ - وفي عام ٢٠٠٧ أيضا، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي تنفيذ مشروع مشترك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وذلك بهدف تعزيز مشاركة البرلمانات في عمل الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان الإقليمية، ولا سيما هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات. وفي البداية، كان المشروع يستهدف برلمانات البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وبعد عقد حلقة دراسية إقليمية في بوركينا فاسو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عُقدت حلقات دراسية وطنية في توغو ومالي في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وفي موريتانيا في أيار/مايو ٢٠٠٨. وستنظم بعد كل حلقة دراسية وطنية مناسبة ثانية في نهاية عام ٢٠٠٨ لتقييم استراتيجيات البرلمانيين بشأن تطبيق توصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات على أرض الواقع، وهي الاستراتيجيات التي أعدوها خلال الحلقات الدراسية الأولى.

١٣٠ - وتخطط مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع مكتب أمين المظالم بأذربيجان والاتحاد البرلماني الدولي، لعقد حلقة عمل بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لفائدة مجموعة مختارة من أعضاء برلمان أذربيجان. وستُعقد هذه الحلقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وستستند إلى الكتيب الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعنوان ''حقوق الإنسان: كتيب للبرلمانيين''، وقد تُرجم هذا الكتيب إلى الأذربيجانية بدعم من المفوضية. ودعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الاتحاد البرلماني الدولي إلى عرض عمله في مجال حقوق الإنسان على أعضاء مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، وذلك خلال الحلقات الدراسية المنظمة بشأن آليات حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

واو - القضايا الجنسانية

١٣١ - نظّم الاتحاد البرلماني الدولي وشعبة النهوض بالمرأة بالأمانة العامة اجتماعات إعلامية مشتركة أثناء الدورتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين للجنة وضع المرأة، وذلك بهدف إحاطة المشاركين بإسهامات البرلمانيين في المناقشات المواضيعية للجنة. وشارك الاتحاد البرلماني الدولي أيضا في الاحتفال باليوم الدولي للمرأة.

١٣٢ - وخلال الدورة الحادية والخمسين للجنة، التقى نحو نصف رئيسات برلمانات العالم للنظر في الدور الذي يمكن أن يضطلعن به في رعاية الفتيات اللائي يمثلن الجيل المقبل من النساء. وبحث هذا الاجتماع بعض أوجه التعصب إزاء الفتيات، واتفق على أهمية دور رئيسات البرلمانات باعتبارهن قدوة للأجيال المقبلة. وتناول اجتماع رئيسات البرلمانات لعام ٢٠٠٨ مسألة مكافحة الفقر من خلال الاستثمار في المرأة، وهو ما أتاح الفرصة لمناقشة

النتائج التي توصلت إليها اللجنة في دورتها الثانية والخمسين. وأطلعت رئيسة لجنة التنسيق للبرلمانيات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي لجنة وضع المرأة على نتائج الاجتماعين.

١٣٣ - وفي الدورة الحادية والخمسين للجنة المعقودة في عام ٢٠٠٧، بدأ تنفيذ مشروع شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة، وهو مشروع مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وتهدف هذه الشبكة، التي تعمل أساسا على الإنترنت، إلى خدمة المسؤولين المنتخبين والمرشحين وقادة الأحزاب السياسية وأعضائها، والباحثين والطلبة، وغيرهم من الممارسين المهتمين بالنهوض بدور المرأة في السياسة.

١٣٤ - وواصل الاتحاد البرلماني الدولي توفير إحصاءات عن النساء في البرلمان لاستخدامها في تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقدّم أيضا بيانات تُستخدم في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لقياس التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين. وصدرت في شباط/فبراير طبعة عام ٢٠٠٨ من خريطة العالم بشأن المرأة في السياسة، وهي منشور مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وتبرز هذه الخريطة، التي تستند إلى دراسة استقصائية عالمية سنوية، بوضوح تام الإحصاءات المتعلقة بالنساء العاملات في السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة.

١٣٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ركّز مؤتمر مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة العمل الدولية بشأن المرأة والعمل على الأسباب الكامنة وراء كون النساء، رغم أنهن يمثلن نحو ٤٠ في المائة من مجموع القوة العاملة، ما زلن يتلقين أجرا أقل مما يتلقاه الرجال لقاء أداء نفس العمل، وأنهن أكثر عرضة للتمييز والاستغلال. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضا، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي وشعبة النهوض بالمرأة حلقة دراسية بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومنذ عام ٢٠٠٦، دأب الاتحاد البرلماني الدولي على تقديم تقارير مكتوبة وشفوية بانتظام عن مختلف الدول إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

١٣٦ - ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقتين دراسيتين في الجزائر لفائدة أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية بشأن تعزيز دور المرأة في السياسة والآليات الكفيلة بتيسير وصولها إلى البرلمان. وتحدث ممثل الاتحاد البرلماني الدولي أيضا أمام الجمعية العامة بشأن مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد المؤسسي، مع تبادل الخبرات

في هذا المجال في إطار المشاورات غير الرسمية بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

زاي – الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

١٣٧ – استجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام إلى المنظمات الدولية للقضاء على الممارسات التبذيرية، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي في تحديد أثر الكربون الذي يخلّفه، وإدراج مبالغ في ميزانيته التشغيلية لشراء أرصدة الكربون الدائنة مقابل الضرر البيئي الناجم عن السفر جوا في مهام رسمية. والاتحاد البرلماني الدولي عضو في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية للموظفين منذ عام ٢٠٠٥. ويواضب الاتحاد على حضور اجتماعات مجلس إدارة الصندوق، ويستفيد من خدمات لجنة الخدمة المدنية الدولية، والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة وإدارة الضمان الاجتماعي بمنظمة العمل الدولية.

حاء – الاستنتاجات

١٣٨ – يرحّب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بالعلاقة الوطيدة والجوهرية بين الأمم المتحدة والاتحاد ويدعم الجهود المبذولة لترسيخ شراكة استراتيجية بين المنظمتين في إطار سعيهما لتحقيق السلام والأمن والتنمية والممارسة الديمقراطية في العالم. ويرحّب أيضا بالتوجه المتمثل في ضم مشرِّعين إلى الوفود الوطنية المشاركة في الاجتماعات والمناسبات المهمة للأمم المتحدة، ويأمل أن يصبح ذلك ممارسة أكثر انتظاما ومنهجية.

١٣٩– وأسهم التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في تعزيز الوعي لدى البرلمانيين في كل مكان بالقضايا التي تهم الأمم المتحدة، وذلك بأفضل الطرق فعالية من حيث التكاليف. وقد أمّن ذلك عوائد قيّمة للمنظمة من حيث تعزيز الوعي والدعم السياسيين، وتعزيز الملكية الوطنية، وزيادة احتمال اتخاذ إجراءات فعّالة للمتابعة. ولذلك، قد ترغب الجمعية العامة الاطلاع، على نحو أكثر تفصيلا، على العلاقة بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك بتخصيص بند محدد من بنود جدول الأعمال لتلك العلاقة.

١٤٠ – ويقدّر الأمين العام أهمية الجلسة البرلمانية السنوية المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ويشجّع على تعزيز التعاون في وضع جدول أعمال ذلك الاجتماع المهم. ويوصي بتعميم الوثيقة الختامية لهذه الجلسة باعتبارها وثيقة من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة. ويشجّع أيضا على أن يكون هناك تبادل سنوي منتظم بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والقيادة العليا للاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز

الاتساق بين عمل المنظمتين والحصول على أقصى قدر ممكن من الدعم البرلماني للأمم المتحدة.

رابعا – التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٤١ – قُدّم تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لعام ٢٠٠٦، إلى الجمعية العامة عملا بأحكام الفقرة ١ من المادة الرابعة من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٨٣، المرفق).

١٤٢ – وقُدّم تقرير الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن عام ٢٠٠٦ إلى الجمعية العامة عملا بأحكام الفقرة ١ من المادة الرابعة من اتفاق تنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٨٠، المرفق).

١٤٣ – وبما أن عدد النسخ المتاحة من التقريرين كان محدودا، فلم يتسن تعميمه على الجميع. ولذلك، يُرجى من الوفود إحضار النسخ التي أُحيلت إليها عند مناقشة هذا البند.